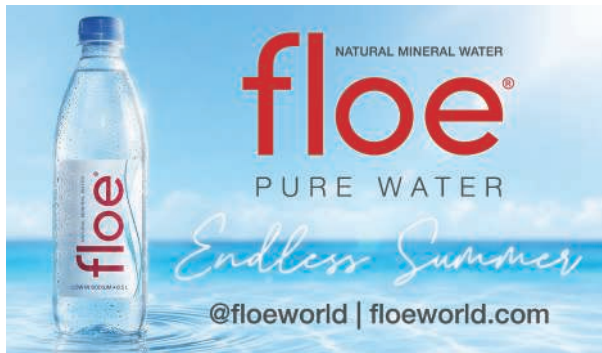




nidaalwatan.com

نداء الوطن

الإثنين
14
أيلول
2026

تُعرف الصّح من الغلط

16 صفحة | السنة الثامنة

200 000 ليرة | العدد 1961

المفاوضات إلى الأمام... وإسرائيل خطوة إلى الوراء 2

في ذكرى بشير الـ44: لبنان أولًا وسلاح الدولة 16



الأقساط المدرسية تحلّق والأهل يخنقون 7-6

الكل يشكو! أهل يئنّون تحت أعباء مالية تكاد تقصف ظهورهم، وأساتذة يطالبون بحقوق عادلة. مواجهة تمرّ بسلاسة وتعاون حينًا، وتتخذ بعدًا أكثر حدّة حينًا آخر.

■ نظرت مراجع دبلوماسية عاملة في لبنان بكثير من الاهتمام للترحيب الذي لاقاه الرئيس جوزاف عون في النبطية وجوارها وحرصت على إبلاغ مراجعها بهذه الخطوة التي وصفتها باللافتة والتي بحسب هذه المراجع «يبنى عليها».

■ أمجد اسخندر

حرب الوقت بين «حزب الله» والدولة



منذ افتتعله حرب «إسناد غزة»، خسر «حزب الله» ورقة الجنوب، ليس عسكريًا فحسب، بل سياسيًا أيضًا. فالسلاح الذي استخدمه طوال عقود لفرض معادلته في الداخل اللبناني والإقليم، فقد الكثير من قدرته على التأثير بعد الهزائم التي مُني بها.

وكلما تأخر الحزب في تسليم سلاحه إلى الدولة، تضاعلت قدرته على استخدامه لتغيير الواقع السياسي الجديد. وقد ينتظر القرار الرسمي ارتكابه غلطة أمنية كبيرة لتصبح مسألة اعتباره منظمة غير قانونية موضع تدخل عسكري. لكن هذا المنطق كان قائمًا عشية «طوفان الأقصى»، ومع ذلك أقدم الحزب على حرب «إسناد غزة». وأخذ لبنان إلى مواجهة لا رأي له فيها، فاللبنانيون لا يمكنون ترف الوقت، والدولة لا يجب أن تجعل استعادة قرارها رهينة للجهة التي صادرت.

لقد تقزّرت إسرائيل في جوانب عديدة منذ «7 أكتوبر». لذلك، لن يكون الانسحاب الإسرائيلي من لبنان تكرارًا لما حصل عام 2000، قبل تحطيم القدرة العسكرية لـ«حزب الله».

وهنا تكمن المفارقة الأخطر: نشأت مصلحة غير مخطط لها بين الدولة اللبنانية وإسرائيل في مواجهة واقع فرضه الحزب نفسه. لا الدولة أرادت هذا المسان ولا أي فريق لبناني كان يريد الوصول إليه. لكن مسؤولية هذا الواقع تقع على من أصّر على إبقاء لبنان ساحة لصراع يتجاوز حدوده ومصالحه، وعلى الاحتفاظ بسلاح بات عنصرًا أساسيًا في تعرض لبنان لمخاطر لا يملك قرارها.

والدولة الجديدة» في لبنان ليست وريثة القوى التي تفاضت طوال سنوات عن تمدد مشروع «ولاية الفقيه»، بحجة مواجهة إسرائيل. لقد فشلت نظرية أولوية الصراع مع إسرائيل على حساب الاستقرار السياسي والحرية والتنمية وحقوق الإنسان والرخاء.

فالدول لا تُبنى على الحروب الدائمة، ولا تُقاس قوتها بقدرة تنظيم مسلح على إطلاق الصواريخ، بل بقدرتها على حماية مواطنيها وتأمين مستقبلهم وضون سيادتها. وعقائد من نوع «الإسلام هو الحل»، عندما تتحول إلى مشاريع سلطة مسلحة، لا تجلب إلا الماسي والهزائم كما أن القبول السياسي بمنظمة تريد تحويل لبنان إلى نظام إسلامي مستبد، شرط تخليها عن السلاح، يشبه قبول العالم بالتازية شرط انسحابها من الدول التي احتلتها. فالمشكلة لا تنتهي بوضع السلاح في المستودعات إذا بقيت العقيدة التي أنتجت، وفي مشروع السلطة الذي يستند إليه. وما يحصل في «النموذج الإيراني» يقدم مثالًا جليًا على مخاطر الأنظمة العقائدية المغلقة.

لأسباب عسكرية محضة، أوجدت إيران الإسلامية «حزب الله» في لبنان. كان السلاح وسيلة، وكانت الوظيفة العسكرية جوهر المشروع. وعندما تنتفي القدرة على استخدامه، يسقط الأساس الذي بُني عليه. لذلك لا يتعلق السؤال اليوم بمصير الترساة وحدها، بل بمصير الوظيفة التي أنشئ الحزب من أجلها، وبقدرة الدولة على إنهاء ازدواجية السلاح والقرار.

المعركة في لبنان ليست على السلاح وحده، بل على طبيعة الدولة وهويتها وقرارها السيادي. فإما أن تنتصر الدولة، فيعود قرار الحرب والسلم والسلاح إلى مؤسساتها، أو يبقى لبنان عالقًا بين دولة عاجزة ودولة مسلحة.

أسرار

■ تتركز التحقيقات في حادث برج أبي حيدر على أن يكون مفتعلا خصوصًا أن أحد طرفيه من فريق النظام الأمني اللبناني السوري السابق

عادت المطالبات ببيروت منزوعة السلاح خصوصًا بعد ازدياد الفلتان الأمني في أكثر من منطقة.

المفاوضات إلى الأمام...

وإسرائيل خطوة إلى الوراء

قمة ثلاثية تمهّد لدعم الجيش

توازيًا، ومع تقدّم ملف دعم الجيش والأجهزة الأمنية، علمت «نداء الوطن» أن قمة ستجمع رئيس الجمهورية جوزاف عون والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وملك الأردن عبد الله الثاني، قبيل اجتماع باريس التحضيري لدعم الجيش. وستتناول القمة أوضاع لبنان والمنطقة والحروب الدائرة، على أن يليها افتتاح المؤتمر التحضيري الذي يُفترض أن يمهدّ لحشد دعم واسع للجيش اللبناني والأجهزة الأمنية، ضمن شروط وآليات محددة.

بشير في الأشرفية

وفيما تُختبر معادلة الدولة والسيادة على الأرض وفي أروقة روما، عادت ذكرى بشير الجميل إلى الواجهة من قلب الأشرفية «بداية بشير». في حضور دبلوماسي وسياسي وشعبي لافت، تقدّمه السفير الأميركي ميشال عيسى. وفي كلمته، اعتبر النائب نديم الجميل أن المدخل الأساسي للتهوض بالبلد هو أن «تقبض الدولة حالها جد، وتحتزم قراراتها، وتكون على قدر كلمتها»، مشدّدًا على ضرورة امتلاك الإرادة والجدّة لتنفيذ مشروع دولة حقيقي. وانتقد الجميل الرهان على تبدل موقف «حزب الله». قائلاً: «إذا كنتم تنتظرون من الحزب أن يصبح لبنانيًا ويسلم سلاحه للدولة، فأنتم لا تفهمون سياسته، ولا عقيدته، ولا مدى ارتباطه بإيران». وأشار إلى استعداد المجتمع الدولي والدول العربية والخليجية لدعم لبنان، لكنه أعاد المسؤولية أولاً إلى الداخل، متسائلًا: «كيف للعالم أن يأخذنا على محمل الجد

نداء الوطن

السنة الثامنة | العدد 1961 | الإثنين 14 أيلول 2026

نداء الوطن

الإثنين 14 أيلول 2026 | العدد 1961 | السنة الثامنة

بري بين الانتظار أو مباركة الانتحار

ألان سرخيس

وأن تتحول الحرب من مواجهة مع إسرائيل إلى كارثة تتناول البيئة الشيعية نفسها.

يراقب بري هذا التحول. يعرف أن الاحتقان يتراكم داخل بيئته. ويعرف أن المسافة بين حركة «أمل» و«حزب الله» لم تعد مجرد تباين سياسي. ظهر التوتر في عرصايم وظهرت إشارات أخرى في الضاحية وتحرك نار تحت الرماد. لذلك يضع بري خطًا أحمر أمام الاقتتال الشيعي . الشيعي، لأنه يعرف أن انفجاره قد يفتح بابًا لا يستطيع أحد إغلاقه.

يواجه بري اليوم خيارين لا ثالث لهما. ينتظر. فيحافظ على الحد الأدنى من وحدة البيت الشيعي، لكنه يشاهد الجنوب يُستنزف ويخسر المزيد من رصيده داخل بيئته وهو الذي قال إن إسرائيل قادرة على احتلال الجنوب. أو يتدخل، فيدفع باتجاه استعادة الدولة قرارها ووقف مسار الحرب، لكنه يصطدم بـ«حزب الله» ومنظومة عسكرية مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني.

يتحرك بري بين الخيارين. يسمح للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى باستضافة السفير الأميركي ميشال عيسى لبحث مستقبل الطائفة وموقعها ووجودها، ثم يرفع في المقابل سقف موقفه السياسي، فيرفض اتفاق الاطار ويعتبره ساقطًا. يرسل إشارات إلى الداخل والخارج. يحاول فتح باب من دون

كسر الباب الآخر ويشتري الوقت، فيما الوقت يضيّق.

يعرف بري أن المعادلة تبدّلت. لم تعد موازين القوى كما كانت. بات الجنوب والبقاع والضاحية أكثر انكشافًا أمام إسرائيل. ولم تعد الدولة قادرة على حماية مناطقها ما لم تستعد قرارها. والأهم أن بري يعرف أن القرار العسكري ليس في يده. ف«الحزب» يمسك بالسلاح، والحرس الثوري الإيراني يمسك بمفاصل أساسية من القرار العسكري. وتشير المعطيات المتداولة إلى أن «الحزب» لم يعد يتعامل مع بري وقيادته السياسية كما كان يفعل سابقًا.

بري بري نكية تتشكل أمامه. لا يريد أن يترك طائفته أمام مصير يشبه مصير غزة ولا يستطيع في الوقت نفسه أن يذهب إلى مواجهة مفتوحة مع «حزب الله».

يعرف أن أي صدام شيعي داخلي سيكون كارثيًا. لكنه يعرف أيضًا أن ترك الأمور على حالها قد يكون أكثر خطورة.

يختار بري حتى الآن الانتظار لكن الانتظار ليس موقفًا إلاّ الأبد. فكل يوم يمرّ يعني مزيدًا من الدمار ومزيدًا من الغضب، ومزيدًا من تراجع الدولة. وتقرب بري من لحظة القرار، فإما أن يتدخل قبل أن يصبح الجنوب أمام أمر واقع جديد وإما أن ينتظر حتى يصبح الانتحار قرارًا لا يمكن التراجع عنه.



لا يريد أن يكون مصير طائفته كمصير غزة، ولا يستطيع،

في الوقت نفسه، الذهاب إلى مواجهة مفتوحة مع «الحزب»

■ هشام بو ناصيف

نبيه برّي ودماء الشيعة

نبيه برّي ليس بريًا من دماء الشيعة التي يهدرها «حزب الله» وإيران منذ سنوات في لبنان. الأكيد أنّ شيعة الجنوب يعيشون مأساة. والأكيد أيضًا أنّ ثمن زعامة نبيه برّي وبقائه الطويل في رئاسة مجلس النواب كان سكوته عن السياسات التي عتّدت الطريق إلى هذه المأساة، ومساندته لها عند كلّ محطة أساسية.

في الحقيقة، ما يجري اليوم في الجنوب لم يبدأ يوم قرّر حسن نصرالله إسناد غزة، بل قبل ذلك بكثير، يوم قرّر حافظ الأسد إسقاط 17 آتان وعاونه آنذاك نبيه برّي ووليد جنبلاط. أما وأنّ برّي كان أداة من الأدوات التي استخدمها الأسد لقمع تمرد لبنان على دوره كساحة حرب بالوكالة مع إسرائيل، فإنّ زعيم أهل مسؤول أخلاقيًا وسياسيًا عن العقود الأربعة التي تلت، والتي حبست الجنوب اللبناني في هذه الوظيفة.

لذلك، فإنّ أيّ محاولة حالية أو مستقبلية لتبرئة برّي من مآسي الجنوب ليست سوى تزوير قافع لتاريخنا المعاصر، لا ينبغي السكوت عنه.

والحال أنّ زمن صعود «حزب الله» وتمكّنه من لبنان، بعد إطياع جيش حافظ الأسد على المناطق الشرقية عام 1990، كان أيضًا زمن عزّ نبيه برّي في سياسة بلادنا. وزّع حافظ الأسد الأدوار على الجميع: «حزب الله» يقاتل بالنيابة عن سوريا وإيران في الجنوب، ونبيه برّي يغطّي «الحزب» ومحزّكيه في بيروت.

صحيح أنّ اللعبة كانت يومها أكبر من برّي، ومن أيّ لاعب محليّ آخر، باعتبار أنّ تسليم لبنان لسوريا كان قرارًا أميركيًا. لكنّ الصحيح أيضًا أنّ برّي آذى الدور المرسوم له بحماسة أبقته فيه بلا منازع طوال سنوات الاحتلال السوري للبنان. وفي هذه السنوات السوداء، لما في لبنان اثنا: دولة «حزب الله» ونفوذ نبيه برّي. القول إنّ نفوذ برّي غريب عن دولة «الحزب» تهريج؛ هو ريبها.

كان يمكن لمرحلة 2005 وما تلاها أن تكون فرصة لبرّي لينقذ الشيعة، ومعهم لبنان كلّهُ، من الوحش الذي زرعه حافظ الأسد وإيران بنهم. إلاّ أنّ برّي كان، بطبيعة الحال، مشغولًا بإنقاذ نفسه، لا الشيعة.

نعم، كانت الفرصة ساحة زمن عزّ آذار، وكان يمكن عزل الميليشيا محليًا لو انتقل برّي إلى المقبل الآخر، لكنّ مارق «حزب الله» يومها تحوّل إلى فرصة لبرّي، فوضع الشيعة كلّهم في قبضة «الحزب» مقابل استمراريته هو، أيّ برّي، في رئاسة مجلس النواب.

ظنّ الجمهور الأوسع من الطائفة آنذاك أنّ نصرالله وبزّي يضعان أسس حكم شيعي دائم للبنان. والحقيقة أنّهما كانا يحفران القبور التي سترسل إسرائيل إليها لاحقًا جثث الآلاف من أبنائهم.

كي يعيش الشيعة، ينبغي تحرير جنوب لبنان من دوره كصندوق بربري استعمله أجنب. عرفات والاسد وإيران. في صراعات المحاور الإقليمية. وتحرير الجنوب يفترض حدًا أدنى من استقلالية القرار الوطني اللبناني، وهي الاستقلالية التي كرس نبيه برّي مساره السياسي كلّهُ لتدميرها.

وعومًا، ما يعرف مصالحته من شيعة لبنان يسابق «الانعراليين» إلى «الانعرال». فهذا «الانعرال» الذي يسخر منه البعض ليس سوى استقلال لبنان عن صراعات الآخرين؛ وعندما يسقط، يدفع الشيعة ثمن سقوطه قبل غيرهم، وأكثر منهم.

فصلت عن تلك الأحداث.

في المقابل، شكّل الموقف السلبى للتيار الوطنى الحر من قانون العفو العام عاملًا إضافيًّا في إخراج حلفائه داخل المناطق ذات الثقل السنّي، ولا سيما في صيدا، حيث يحظى الشيخ أحمد الأسير بتأييد لافت لدى شريحة من الناضحين. ومن هنا، قد تتحول هذه القضية إلى مكسب انتخابي للقوات اللبنانية في الانتخابات النيابية المقبلة، فيما يصبح التحالف مع التيار الوطنى الحر أكثر كلفة سياسيًا على بعض الشخصيات الصيداوية والسنّية.

ولا يقتصر الأمر على صيدا، بل قد يمتد إلى مناطق أخرى ذات ثقل سنّي، وصولاً إلى إقليم الخروب، حيث يمكن أن يصيح موقف القوى المسيحية من قانون العفو العام أحد العوامل المؤثرة في رسم التحالفات الانتخابية.

أما تأخير خروج الشيخ أحمد الأسير إلى ما قبل الانتخابات النيابية، في حال حصوله، فقد يحوّل إلى ورقة انتخابية شديدة التأثير، وربما إلى «الحصان الأسود» في السباق الانتخابي، خلافا لما قد يبدو للوهلة الأولى.

العفو العام يدخل بازار الانتخابات...

أصوات السنة ترجّح كفة فريق مسيحي على آخر

مبجي قبلوي

في 12 آب 2026، أقرّ مجلس النواب قانون تخفيض العقوبات، الذي عُرف إعلاميًا بـ«قانون العفو العام»، والذي ارتبط بشكل ملحوظ بقضية الموقوفين الإسلاميين. إلا أن تداعيات القانون لا تقتصر على الرأي العام السنّي المؤيد له، ولا سيما أن شريحة واسعة منه تعتبر أن معركة عبرا، التي دارت بين مجموعة الشيخ أحمد الأسير والجيش اللبناني، كانت مدجّرة من «حزب الله» وسرايا المقاومة. وأن التحقيقات والمحاكمات التي لتها لم تكن عادلة

من هنا تبرز مسألة أساسية تتصل بالرهان الانتخابي المسيحي على أصوات الناضحين السنة. فبعد الطعن المقدم في 10 أيلول 2026 بالقانون أمام المجلس الدستوري، وحضور رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل شخصيًا لتقديم الطعن، ظهر إلى العلن الصراع المسيحي بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، بالتوازي مع ردود فعل في الشارع السنّي. مع العلم أن القوات اللبنانية أيدت



تأخير خروج الأسير إلى ما قبل الانتخابات النيابية قد يحوِّله إلى «الحصان الأسود» في السباق الانتخابي

بشير الجميل بعد 44 عامًا: السؤال الذي بقي بعده

بعد 44 عامًا على اغتياله، لا يزال بشير الجميل يعود إلى النقاش اللبناني، لكن ليس بالضرورة لأن صورته أصبحت أكثر وضوحًا مع الزمن. على العكس، ربما ازدادت تعقيدًا. فالرجل الذي ظهر في ذروة الحرب اللبنانية، وصعد بسرعة استثنائية إلى موقع القيادة، ترك وراءه إرثًا لا يمكن اختزاله في صورة واحدة: لا في صورة القائد الذي كان يعد اللبنانيين بالخروج من الفوضى، ولا في صورة رجل الحرب، ولا في صورة الرئيس الذي لم يُنحَ له أن يحكم.

لهذا، فإن استعادة بشير اليوم لا ينبغي أن تكون استعادة لشخصه بقدر ما هي محاولة لقراءة ما حدث للبنان بعد غيابه.

د. جوسلين البستاني

ربما تكمن أهمية بشير بعد 44 عامًا في أن تجربته انتهت قبل أن نعرف إلى أين كانت ستصل. اغتيال بعد أيام من انتخابه رئيسًا للجمهورية، فلم تنح له فرصة أن يختبر مشروعه في ظروف الدولة الطبيعية. ولذلك بقيت صورته معلقة بين ما كان يريد تحقيقه، وما كان مؤيدوه ينتظرون منه تحقيقه، وما يحمله خصومه من مسؤولية عن مرحلة الحرب. وهنا تبدأ صعوبة الحكم التاريخي عليه. فبشير لم يكن شخصية يمكن فصلها عن زمنها. كان ابن حرب أهلية وانقسامات داخلية وتدخلات إقليمية ودولية، واتخذ في ذلك السياق خيارات لا تزال موضع خلاف، وعلاقته بإسرائيل، خصوصًا، تفرض على أي قراءة جادة لتجربته أن تتجنب الإدانة السهلة.

لكن المشكلة في المقابل هي أن رفض خيارات بشير لا يجب تلقائيًا عن السؤال الذي كان يحاول أن يجيب عنه.

لبنان بعد بشير

فما الذي حدث للبنان بعد بشير؟ تعاقت الوصايات، تبدلت موازين القوى، انتهت الحرب، أعيد بناء المؤسسات، ثم عاد لبنان إلى أزمان سياسية وأمنية واقتصادية متتالية. تغيرت الوجوه والتحالفات والخطابات، لكن شيئًا أساسيًا ظل يتكرر: صعوبة بناء دولة تستطيع أن تعمل بمعزل عن موازين القوى التي تحيط بها ومن داخلها. وهنا تصبح المقارنة مع بشير أكثر إثارة للاهتمام، ليس لأن التاريخ أثبت أنه كان على حق في كل شيء، بل لأن لبنان الذي جاء بعده لم ينجح، رغم كل التحولات، في تجاوز البيئة التي جعلت مشروعه ممكنًا أصلًا. وهذه ربما هي المفارقة الأهم.

السنوات التي تلت

بأساسي: هل كان بشير على حق؟ السؤال الأكثر إزعاجًا هو: لماذا بقيت الظروف التي جعلت أسئلته ممكنة قائمة، ولو بأشكال مختلفة؟ لماذا ظل لبنان عرضة لأن تتقدم موازين القوى على نطاق المؤسسات؟ لماذا بقيت القرارات الكبرى مرتبطة، في مراحل مختلفة، بتوازنات تتجاوز حدود الدولة ومؤسساتها؟ ولماذا احتاج لبنان، بعد كل ما مر به، إلى إعادة طرح الأسئلة نفسها تحت عناوين جديدة؟ هذه الأسئلة لا تنتمي إلى بشير وحده، ولا إلى حزبه أو جمهوره

استعادة بشير اليوم ليست استعادة لشخصه، بل قراءة لما حدث للبنان بعد غيابه

أو خصوصه. هي أسئلة عن دولة عاشت، منذ ذلك الحين، سلسلة طويلة من الاختيارات ولم تجد بعد الصيغة التي تجعل مؤسساتها أقوى من أزمانها.

بين التاريخ والافتراض

ربما من الخطأ أيضًا أن نعامل التاريخ كأنه تجربة مخبرية كان يمكن أن نعطينا نتيجة لو لم يُغتَل بشير. لا أحد يستطيع أن يعرف ماذا كان سيحدث لو بقي في الحكم. وربما كان مشروعه

سيصطدم بعوائق لم يكن يتوقعها، وربما كانت التحولات الإقليمية ستفرض عليه مسارات مختلفة تمامًا. هذه المنطقة المجهولة يجب أن تبقى مجهولة.

لكن ما يمكن معرفته هو ما حدث فعلا بعده. من الحرب إلى دولة مستقرة ونهائية بمجرد انتهاء الحرب. بل انتقل من أزمة إلى أخرى، ومن وصاية إلى أخرى، ومن تسوية إلى تسوية، فيما بقيت

مسألة بناء الدولة نفسها غير مكتملة. ومن هذه الزاوية، لا تعود أهمية بشير في البحث عما كان سيحدث لو بقي حيًا، بل في التجربة اللبنانية بعده أبقت الأسئلة التي حكمت مرحلته مطروحة، وإن بأشكال مختلفة.

ما الذي لم يتغير؟

لهذا، ربما لا تكمن أهمية بشير الجميل اليوم في استعادة ما كان يمكن أن يكون، بل في النظر إلى ما كان وما أصبح. الرجل الذي

نداء الوطن

الإثني 14 أيلول 2026 | العدد 1961 | السنة الثامنة

داود رمال

الخارج. كان يرى أن لبنان لا يحتاج إلى رئيس يحرس ما تبقى من الدولة، بل إلى قيادة تستعيد.

ومن هنا بدأ مشروعه من الدولة نفسها؛ شرعية تتحول من نصوص إلى فعل، ودستور تحميه مؤسسات فاعلة، وجيش يستعيد وحدته ودوره، وأمن لا تتعدد مصادره. فاستعادة المؤسسات لم تكن عنده إعادة تشغيل للإدارة فقط، بل استعادة للمعنى الذي يجعل لبنان دولة بالفعل لا اسمًا على خريطة.

ومن الدولة وصل إلى السيادة، باعتبارهما وجهين لحقيقة واحدة، فلا دولة بلا قرار مستقل، ولا سيادة إذا بقيت الأرض مفتوحة لإرادات الآخرين. كان يريد للبنان أن يستعيد قراره وحدوده ومؤسساته، وأن يصبح جيشه صاحب الدور الطبيعي في حماية الوطن، بعدما تحولت أرضه طويلا إلى ساحة لصراعات الآخرين وحساباتهم.

لكن الدولة القوية في رؤيته لم تكن نقیض التعددية، بل ضمانة لها. فالوفاق لم يكن صفقة بين الطوائف ولا إلغاء للاختلاف، بل

اتفاقًا على الوطن، وعلى أن تبقى المولاة والمعارضة داخل النظام الديمقراطي، فيما تظل الدولة المرجعية التي يعود إليها الجميع. كان يريد اللبنانيين أن يختلقوا في السياسة من دون أن يختلقوا على لبنان.

وهنا يبرز الجانب الإنساني من مشروعه. فالدولة التي أرادها لم تكن دولة أمن ومؤسسات فقط، بل دولة تعيد إلى المواطن ما فقده في سنوات الحرب، أي الأمان والحرية والكرامة والانتماء. لذلك امتد تصوره إلى الاقتصاد والتنمية والعدالة الاجتماعية، لأن الاستقلال لا يكتمل إذا بقي الإنسان أسير الفقر والهجرة والحرمان. ومن هنا أيضًا جاءت عوته إلى استعادة طاقات الاغتراب اللبناني باعتبارها جزءًا من ثروة الوطن ومستقبله.

ثم جاء الرابع عشر من أيلول ليقطع الطريق. بعد ثلاثة أسابيع فقط على انتخابه، اغتيل بشير في الأشرفية، وانتهى معه عهد لم يبدأ فعليًا. ومنذ ذلك اليوم بقي السؤال مفتوحًا: ماذا كان سيحدث لو بقي؟ لا جواب يقينًا عن سؤال كهذا، ولا يجوز تحويل الاحتمال

بشير الذي رحل... والدولة التي لم تصل

الذكرى أن اللبناني لا يحزن فقط على رجل استشهد في السادسة والثلاثين، بل على عهد لم يُمنح رئيس كان يفترض أن يُحاسب على تجربته إلى رمز لمشروع لم يُنحَ له أن يُختبر.

بعد أربعة وأربعين عامًا، تكمن قوة ذكراه في أن الأسئلة التي حملها إلى الرئاسة لم تمت معه كلما اهتزت الدولة، أو ضعفت السيادة، أو عاد الانقسام، أو شعر اللبناني بأن قراره الوطني مهّد أو مُصادَر. عاد ذلك المشروع إلى الواجهة، تفتّرت الوجوه، وتبدلت الأزمان، وتعاقت السنوات، لكن سؤال الدولة بقي.

ولهذا لا تعود ذكرى بشير إلى الماضي فقط، بل تأتي من الماضي لتسائل الحاضر حين نتحدث عن السيادة والجيش والمؤسسات والوفاق، وعن لبنان العربي المشرقى المنفتح على العالم من دون أن نعلم رجل إلى إرادة وطن. وربما هنا تكمن أفسى مفارقات لبنان: أن يمضي أربعة وأربعون عامًا على اغتيال رجل، فيما لا يزال الوطن يبحث عن الدولة التي حلم بها.

آخر مشاريع الآبائي نعمان: محاولة تثبيت مسيحي الشرق في لبنان

«لم يقل مّمن أتت العرقلة. هل من الدولة التي رفضت إعطاء المسيحيين العراقيين إقامات أو تراخيص، أم من بعض المراجع الكنسية؟»



الآبائي بولس نعمان

البترون، وعددها 14 قرية، وسألني قريبًا من أرضهم، فإن لم يعودوا إليها يبقون شرقيين؟

كان الأب مهنا يقول إن جميع المسيحيين العراقيين الذين التقاهم كانوا يتمنون البقاء في لبنان وعدم الهجرة، ومن الممكن أن يصل عددهم إلى ما لا يقل عن نصف مليون مسيحي، خاصة إذا أتى إلى لبنان من توجّهوا إلى سوريا والأردن وتركيا وشمال العراق، وكان على اطلاع على أوضاعهم وأعدادهم وأماكن وجود أكثرتهم. يومًا تواصل معي الأب توما مهنا عن القرى المنثرة في منطقة

نعمان: هناك قسم كبير من هؤلاء العراقيين من الأكراد، وبعضهم غناههم فاحش فسيشكل وجودهم في لبنان واستثمارهم فيه عامل جد إيجابي، فلما لا نستفيد منهم بدل أن تستفيد دول أوروبا وأمريكا وأستراليا؟

اقتنع الآبائي نعمان بطرح الأب توما مهنا، وبأشرا دراسة تفاصيل المشروع قبل عرضه على المسؤولين.

بحسب الطرح المقترح: شكل جبل لبنان على مرّ التاريخ ملجأ لكل المضطهدين في هذا الشرق، ولا سيما المسيحيين منهم، فلمْ لا يتم توطين هؤلاء المسيحيين العراقيين

بأسعار بسيطة أو رمزية. ومن الممكن أن تكون عند أطراف الوطن، في الأماكن التي تشهد نزيفًا مسيحيًا، فينبون قرى جديدة لهم من أموالهم، فهم ليسوا بحاجة إلى أي معونة، وسيشكل هذا الوجود المسيحي الجديد عامل استمرار للوجود المسيحي هناك.

يضيف: لم يكن هناك تجاوب، ولم يقل ممن أتت العرقلة. هل من الدولة التي رفضت إعطاء العراقيين المسيحيين إقامات أو تراخيص أم من بعض المراجع الكنسية؟

لم ينجح المشروع، وفي إحدى المرات بعد بدء الثورة السورية ووصول سوريين مسيحيين إلى لبنان تمهيدًا لانتقالهم إلى أوروبا وأميركا قال الأب توما مهنا: خسرنا مسيحيي العراق والآن نخسر مسيحيي سوريا من سيبقى في هذا الشرق؟ ليته نجح مشروع تثبيت مسيحي العراق في لبنان كان سيضمّل مسيحيي سوريا اليوم ومنهم موارنة.

رحل الأب توما مهنا قبل سنوات قليلة، ويرحل اليوم الآبائي بولس نعمان والبلد يفرغ من شبانه

المدارس ترفع الأقساط لمواجهة الأكلاف والأهل يدفعون الثمن

**زيزي إسطفان**

من تموز 2025 إلى تموز 2026، ارتفع مؤشر الأسعار في لبنان بنسبة 15,69%، وفق إدارة الإحصاء المركزي، وكان لا بدّ من أن تكون لهذا الرقم انعكاسات مباشرة على كل القطاعات، ومن بينها قطاع المدارس والتعليم الذي يواجه تحديات كبرى مع بدء العام الدراسي الجديد. قطاع يشكو، وفي المقابل أهل يتنّون تحت أعباء مالية تكاد تقصف ظهورهم، وأساتذة يطالبون بحقوق عادلة، مواجهة تمّ بسلاسة وتعاون جيّد، وتتخذ بعداً أكثر حدّة حيناً آخر. الكل في مأزق، وإن بدرجات متفاوتة، ووزارة التربية شبه غائبة عن مأزق التعليم الخاص.

لم يكد الأهالي يستفيقون من صدمة أسعار مولدات الكهرباء لشهر تموز، حتى جاءتهم صدمة أخرى مرزلة تمثّلت في زيادة الأقساط في عدد كبير من المدرسة قبل بدء الفصل الأول. و لم يكن هذا العبء الوحيد الذي يواجههم، بل أتت معه زيادة على كل ما يتعلق بالعودة إلى المدرسة، بدءاً من الطامّة الكبرى، وهي كلفة النقل المدرسي الذي تصاعد مع تصاعد سعر البنزين. زيادة برزتها المدارس بارتفاع الأسعار وتحسين رواتب الأساتذة، فيما رأت فيها لجان الأهل تسعساً وتحالفاً على القوانين وظلماً لأهالي.

رئيسة اتحاد لجان الأهل في المدارس الخاصة ندى الطويل، أكدت في حديث إلى «نداء الوطن»، أن غالبية المدارس الخاصة، فرضت زيادة على الأقساط في سبتمبر. يتكرر كل عام من دون أي تدخل من وزارة التربية، ولا من مجلس النواب لمساءلة الوزير حين لا يقوم بواجباته، إذ كيف تسمح وزارة التربية بإقرار زيادة على الأقساط قبل دراسة الموازنة المدرسية من قبل لجان الأهل في الفصل الدراس الأول؟ تقول الطويل إن بعض المدارس تتحجج بأن لجان الأهل قد وافقت على الزيادة، لكن قانونياً لا يحق لهذه اللجان الموافقة على أي زيادة قبل إقرار موازنة المدرسة في الفصل الأول. وهذه الموازنة تقدمها المدرسة إلى الهيئة المالية في لجنة الأهل، وتتضمن المصاريف التشغيلية للمدرسة والرواتب والأجور للمعلمين والموظفين، وتقوم الهيئة المالية بعد دراسة التكاليف والموافقة عليها، بقسمتها على عدد الطلاب، لتتحدد بذلك قيمة القسط المدرسي، ولا يمكن للمدارس تحديد الزيادة مسبقاً قبل بدء العام الدراسي. وفي حال اعترضت اللجنة على الموازنة ولم توفّعها، ترسل إلى مصلحة التعليم الخاص في وزارة التربية ليتم التدقيق فيها وتحديد القسط وفقاً للمادة 13 من القانون 515. وفي حال لم تستجب المدرسة، يتم تحويل القضية إلى المجلس التحكيمي التربوي، أي القضاء التربوي، الذي رأى النور اليوم بعد

بعض المدارس في الجنوب طالبت بالأقساط كاملة، رغم توقف الدراسة لفترات طويلة



وزارة التربية شبه غائبة عن مأزق التعليم الخاص

15 عاماً من المطالبات بإنشائه.

معركة الأقساط بين المدارس والأهل

على أرض الواقع، ووفق ما يتداوله الأهل، فإن الزيادات المطروحة تتراوح بين 15 و30%، بحيث باتت الأقساط تتراوح بين 1700 و3000 دولار للمدارس الصغيرة، وبين 3000 و5000 دولار للمدارس المتوسطة، فيما تخطى بسهولة عتبة 8000 دولار في المدارس العالية المستوى. وليس هذا وحده ما يشكو منه الأهالي، بل يشكل «الأوتوكار» عبئاً كبيراً، بعد أن بلغ ارتفاع سعر البنزين بين تموز الماضي وتموز هذا العام نحو 68%، وتقول إحدى الأمهات إن المشكلة أيضاً تكمن في تغيير نسخ الكتب بين عام وآخر، حتى لا يستفيد التلامذة الأصغر من كتب الإخوة الأكبر، وذلك بالتوافق بين المدارس ودور النشر. هذا عدداً أسعار الكتب الأجنبية، ولا سيما الفرنسية منها، التي ارتفعت بشكل كبير لأسباب عدة، منها كلفة الشحن.

أما الزى المدرسي فحدث ولا حرج، إذ تعتمد بعض المدارس بل التعاقد مع ماركات محلية معروفة، وتسفر وفقاً لذلك، بحيث تخطى سعر «الهودي» في إحدى المدارس 65 دولاراً. ولكن لا يمكن تميم هذه الخروقات في كل المدارس، إذ إن بعضها رفض تجديد نسخ الكتب، وعمد إلى توحيد الزي المدرسي واعتماد صناعة صينية للحفاظ على سعر معقول، وليستفيد منه الإخوة، كما تقول الأخت الرئيسية لإحدى

المدارس الكاثوليكية المعروفة. المدارس التي فرضت زيادات على الأقساط تتحجج بأنها مضطرة إلى ذلك لتتمكن من إعطاء المعلمين 100% من قيمة الرواتب التي كانت عليها في العام 2019، لكن نقيب المعلمين نعمة محفوظ صرح في أكثر من مناسبة بأن رواتب المعلمين لم تصل إلى ما كانت عليه سابقاً، وهذا ما تؤكده إحدى المعلمات، قائلة إن زيادة رواتبهم أتت بالتدريج منذ ثلاث سنوات، ووصلت اليوم إلى 80%، ورغم وعود إدارة المدرسة، التي عادت أقساطها إلى لجان الأهل قبل الأزمة، لم تعد الرواتب بعد إلى قيمتها السابقة.

مجالس التحكيم التربوي هل تكون الحل؟

من جهتها، تقول ندى الطويل إن المدارس، إضافة إلى التحجج بزيادة رواتب الأساتذة وزيادة سعر المازوت والكلفة التشغيلية، تشكو من أن كثيراً من الأهالي لم يسددوا كامل الأقساط السنة الماضية، وهنا تؤكّد الطويل أن المدرسة يمكن أن تتوجه إلى القضاء التربوي لنيل حقها، وليس تحميل الأهل الباقيين هذا الغبن اللاحق بها. وتجدر الإشارة إلى أن القضاء التربوي هو قضاء سريع وموجود في كل المناطق، ويمكن للمدرسة ولجان الأهل، كما لأولياء الأمور، التوجه إليه لحل الخلافات في ما بينهم.

ولكن إذا كان القضاء ينصف المتضررين، رغم الضغوط التي تُمارس أحياناً على بعض القضاة، فإن الشكاوى التي تقدّم إلى وزارة

التربية تواجه ضغوطاً سياسية ودينية، ولا توصل إلى مكان، وفق ما تقول رئيسة اتحاد لجان الأهل في المدارس الخاصة. وتؤكد أن وزارة التربية مدعوة اليوم إلى إصدار قرار يمنع أي زيادة على الأقساط قبل إقرار الموازنة المدرسية، لكن الحجة الدائمة أن مصلحة التعليم الخاص في الوزارة لا تملك الكادر البشري الكافي للتدقيق في موازنات المدارس الخاصة، وبغياب المراقبة الفعلية تقوم هذه الأخيرة بقرض زيادات عشوائية غير مبررة، وكثيراً ما تمتنع عن تسليم القيود إلى لجان الأهل لتدرسها بجدية. وهكذا يدور الجميع في حلقة مفرغة لا مخرج منها.

عدد قليل من المدارس الخاصة لم يفرض أي زيادة بعد في السنة الحالية، كونه يفرض زيادة في العام الماضي في هذا السياق، تقول مهي قاسم، وهي مديرة إحدى المدارس الخاصة، إن زيادة الأقساط هذا العام بالذات هي زيادة مبررة وضرورية، ولا يمكن الانعاس، كما جرت العادة، بجشع المدارس. لا شك في أن ثمة مدارس فرضت زيادات عالية تفوق 30 أو 35%، وهذه في الحقيقة زيادات مبالغ فيها وغير مبررة، لكن المدارس مضطرة إلى أن تأخذ في الاعتبار نسبة غلاء كل مستلزمات التشغيل، من دون أن يكون ذلك حجة لتحصيل المزيد من الأرباح.

أكلاف متزايدة وأقساط متصاعدة

الزيادة التي تقوم بها المدرسة، وفق

المدارس بسبب تدهور الوضع المادي للأهل وعدم قدرتهم على امتثالهم أي مدارس أخرى أكبر وأهم تدفع أكثر كذلك، هناك عامل مهم جدّاً، وهو النسبة التي تدفعها المدارس إلى صندوق التعويضات

وحين ينخفض عدد الطلاب، يتم توزيع الميزانية على من تبقى، وبالتالي ترتفع الأقساط على هؤلاء، لتتمكن المدرسة من تغطية الكلفة التشغيلية التي لم تتغير، بل زادتت وزارة التربية تبدو وكأنها تقف متفرجة، لا دور لها ولا مونة على المدارس الخاصة. هي تسنّ القوانين وتهند المدارس بأنها لن تقبل بأي زيادات غير مبررة، لكنها في الواقع لا تتخذ أي إجراء عملي أو تاديب، ولا تقوم بالتفتيش أو المراقبة، ما يعزز الفئتان التربوي ويجعل كل مدرسة تتصرف على هواها.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه، رغم الظروف القاسية التي مرت بها مناطق لبنانية عدة، فإن المدارس فيها لم تراع وضع الأهالي كما هو متوقع، وبعض المدارس الكاثوليكية في الجنوب طالبت بالأقساط كاملة، رغم توقف الدراسة لفترات طويلة، فيما رفضت مدارس المهدي التابعة لحزب الله، تسجيل الطلاب للسنة الحالية ما لم يسددوا 100 دولار، وكذلك ارتفعت كلفة شراء المصنّات الإلكترونية التي يشتغلها المدرسة، مثل e-school، وتخصصها لكل تلميذ. وتتابع قاسم سرد كل التكاليف التي زادت على المدارس، ومنها التأمين الذي ارتفع بنسبة تقارب الثلثين عن السابق، كما أن عدد الطلاب أخذ في التراجع في

فئات عيّد

دفعت المدرسة الرسمية الكلفة الأكبر في الحرب: على المستوى اللوجستي، مدارس رسمية دقّرتها إسرائيل كليّاً أو جزئياً في الجنوب، وأخرى لا تزال مراكز إيواء كاملة أو جزئية في بقية المناطق اللبنانية، ما يُبقى شيخ التعليم «أولابن» حاضراً للعام الثاني في التعليم الرسمي، فيما عشّرات آلاف التلامذة هم أنفسهم نازحون.

فعلی وقع أي أزمات يبدأ العام الدراسي 2026-2027؟ وكيف عكّفت سياسات وزارة التربية أزمة التعليم الرسمي ووصلا إلى التقدم بمشروعي قانون في البرلمان لإنصاف طلاب الصفوف الانتقالية والطلّبات الحرة والمناهج التربوية؟

أولابن.. للعام الثاني

كلفة الحرب كانت باهظة على القطاع التعليمي، فالكلفة لم تقتصر على الحجر أو جودة التعليم، بل وصلت إلى الأرواح، ففسّر لبنان طلاباً وأهلاً وأساتذة، من هنا، ليحمل العام الجديد نقلاً إنسانياً كبيراً من العام الدراسي المنصرم.

على صعيد الخسائر في المدارس، كانت وزارة التربية قد أفتدت لوكالة رويترز بأن 50 مدرسة عامة في لبنان لحق بها الدمار أو أضرار جسيمة في الحرب، وأكثر من 200 مدرسة أخرى تعرضت لأضرار طفيفة. أما على مستوى المدارس الرسمية التي ما زالت مراكز نزوح، فمن بين «نحو 80 مدرسة عامة لا تزال تستخدم لإيواء النازحين رغم اقتراب بدء العام الدراسي، ما يقرب من النصف تم إخلاؤه ليفتح أبوابه للجنة الدراسية، وستفتح نحو 30 مدرسة جزئياً مع استمرار استضافتها لنازحين، مما سيشترك تسع مدارس تستخدم بالكامل للإيواء فقط.

هكذا إذا سيكون التعليم أولابن، في مراكز النزوح الكاملة أو الجزئية، عنوان المرحلة، فيما تبقى مباشرة في المدارس المكسرة مراكز نزوح قابلة للارتفاع، في حال توسع للاعتداءات الإسرائيلية.

منذ أيام، نشرت الوزارة فيديو لسيدة «متحدّة» تجربة التعليم أولابن في مدرسة في مشهية سريالية. إذ يكفي أن يكون أستاذ في مادة ما، كي لا تصل المعلومة جيّداً إلى كافة طلاب الصف، وطبقاً فجودة أفساط السنة السابقة بالكامل. بين وضع البلد واللاء المستشري فيهِ، وبين إدارات المدارس ومطالبات الأساتذة، يبدو الأهل الطقة الأضعف، وتبدو العودة إلى المدرسة كابوساً أسوأ ما فيه أنه لا مفر منه ولا بديل عنه.

طلاب المدرسة الرسمية هم من الطبقة الفقيرة، ولم تكن لدى ذويهم قدرة على شراء تابلت Table أو هاتف لجميع أولادهم لمتابعة دروسهم أونلاين. فمن لديه ثلاثة أولاد مثلاً، كان شراء 3 تابلت يكلفه 300 دولار، وهي تسعيرة تلامس الحد الأدنى للأجور!

هنا، يتضح أن مقارنة وزارة التربية نفسها كانت ظالمة لطلاب المدارس الرسمية، فهي تعاملت وفق مبدأ أنّ الحرب دفع طلاب المدارس الرسمية بيروت وجبل لبنان لم تكونا أكبر حاضنتين للنزوح وحسب، بل أيضاً ساحتي حرب حقيقية، إن في غارات متنقلة أو يوم الأربعاء الأسود، والثابت أنه طيلة الحرب، دفع طلاب المدارس الرسمية في بيروت وجبل لبنان ثمن تحوّل مدارسهم إلى مراكز نزوح، فدرسوا أونلاين أولاً، ودرسوا تحت ظروف الحرب وصوت المسترات تائباً. هذا، ولم تتطرق بعد إلى الطلاب النازحين، الذين حتى لو ولجوا إلى الإنترنت، فظروف نزوحهم نفسها، لا سيما من كانوا وصا زالوا في مراكز النزوح، كارثية!

مدرسة الدولة «بريت»

إلا أن مظلومية طلاب الصفوف الانتقالية في المدارس الرسمية لم تتوقف مع رسوب طلاب في المرحلة الرسمية في الفصل الثالث على وقع الدراسة أونلاين في ظروف الحرب بعد تحوّل مدارسهم إلى مراكز نزوح، رغم نجاحهم في الفصول الأولى. فرغم اعتراف الوزارة كرامياً كان دمج مدارس رسمية بلا معايير شفافة، من دون أي إقبال لـ«دكاكين» بعض المدارس الخاصة، رغم فضائح أثّرت حول ظروف تراخيصها، وهو ما وصل بنواب إلى اعتبار خطة الدمج، من دون بدائل، «تدميراً للمدرسة الرسمية».

مجاورة، ووصلت فيه الحرب إلى عقر بيروت والمّتن، ولم تقتصر على الجنوب والمصاحبة الجنوبية حتى إن كرامياً لم تعاط مع هؤلاء الطلاب، أقله، بمنطق احتساب نتائجهم في الفصل الأول، كما كانت مقاربتهم للترمينال. لكن أخطر ما في الأمر هو أنّ سياسات وزارة التربية ميّزت بين طلاب القطاع الخاص والرسمي حتى لدى تسجيلهم في المدرسة الرسمية، مع أفضلية لطلاب المدارس الخاصة.

فالوزارة أتاحت تسجيل طلاب المدارس الخاصة الحاصلين على معدل 9.5 ونصف على 20، الذي يتيح مدارسهم فرصة الإكمال، في المدرسة الرسمية، دون فرصة لطلاب المدرسة الرسمية بالإكمال، أي دون فرصة لهم بتحقيق معدل 9.5 بشكل متساو.

هكذا، سجّلت المدرسة الرسمية طالباً قادماً من القطاع الخاص بعدما منحته مدرسته الخاصة فرصة إكمال، فيما حُرّم تلميذ الرسمية، أي ابن هذا الصرح التعليمي، من الفرصة نفسها.

الدمج... والتسرب المدرسي

تركت وزيرة التربية ربما كرامياً معركة التدريس 5 أيام في المدارس الرسمية، للعام الثاني على التوالي، وأبقت عليها 4 أيام، ولم تحلّ إلى اليوم أزمة رواتب ومطالب الأساتذة المتعاقدين، الذين يشكلون 70% من أساتذة التعليم الرسمي، ما يهدد العام الدراسي الرسمي بإضرابات مستقبلية، وقررت الوزارة إقفال دمج مدارس رسمية بلا معايير شفافة، من دون أي إقبال لـ«دكاكين» بعض المدارس الخاصة، رغم فضائح أثّرت حول ظروف تراخيصها، وهو ما وصل بنواب إلى اعتبار خطة الدمج، من دون بدائل، «تدميراً للمدرسة الرسمية».



مقاربة وزارة التربية نفسها كانت ظالمة لطلاب المدارس الرسمية

العام الدراسي الرسمي مُهدّد

حدّدت وزارة التربية والتعليم 15 أيلول موعداً لانطلاق العام الدراسي الرسمي 2026-2027، فيما أزمات العام السابق لم تُقفل بعد: حتى اليوم، لم يحصل طلاب البروفيه على إفاداتهم، ولم يعرف أصحاب الطلبات الحرة مصيرهم، فيما لا تزال إشكالية طلاب الصفوف الانتقالية في المدارس الرسمية، الذين حُرّموا من الإكمال، مفتوحة.

فلا شك في أن إعادة الهيكلة مطلوبة، لكن ضمن معايير شفافة وموحدة، تضمن أيضاً قدرة المواطنين على نقل أولادهم من المدارس المزمع إقفالها إلى المدارس التي يُقرر الدمج فيها، لا سيما مع غلاء البنزين، حيث لن يكون السؤال كم سيستغرق مشوار الطريق وحسب، بل كم أجرة الطريق إلى المدرسة؟

وهذه من العيوب التي يعيها على وزارة التربية نواب في لجنة التربية، حيث لا خطة بديلة كتوفير باصات مجانية، لحماية الطلاب، في ظل الظروف الاقتصادية القاهرة، من التسرب المدرسي.

استقطاب التمويل... وخطر الحرب

وسط كل هذه الأزمات وعدم الاستقرار، تطل وزارة التربية على اللبنانيين بإنجاز «شكلي» على المنهج الجديد الذي يغيّر دوامات المدارس وتوقيت عودة الطلاب.

بالتوازي، سيخضع التلامذة لامتحان تشخيصي بعد يومين فقط من انطلاقة العام الدراسي، أي قبل إصدار إفادات البروفيه! هذا تواصل الوزارة باستقطاب الجهات المانحة عبر تقييمات وامتحانات تشخيصية، قبل حل أزمات العام الماضي الملحة، ومن دون خطة تضمن استمرارية التعليم وسط التحديات الحالية، أو في حال توسع الحرب، إذ كان الأجدى بها حلّ أزمات الطلبات الحرة والصنوف الانتقالية والمناهج الأجنبية، إلا أنها فتحت الباب مرة جديدة لمشروعي قانون في المجلس النيابي يحاولون معالجة أزمات هذه الفئات، فيما العام الدراسي يبدأ اليوم، وكان يلجؤون إلى النواب للحصول على إفاداتهم أو حقهم بالإكمال!

ولا يبدو أن وزارة التربية تعلّمت من تجربة العام الماضي، ففي النبطية والجنوب، لا ضمانة لاستمرار التعليم الحضوري إذا تصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية، فيما قد تعيد أي موجة نزوح جديدة إقفال مدارس في بيروت وجبل لبنان وتحولها مجدداً إلى مراكز إيواء بالأكمل.

ورغم هذه الاحتمالات، لا خطة إيواء بديلة على المدارس الرسمية، ولا توجه تجرية ناجحة في التعليم عن بُعد يمكن البناء عليها، لا خطة نقل تعالج المسافات الإضافية الناتجة من إقفال المدارس ودمجها. وبين البريوانغندا وشعارات «الصدوم»، يبقى السؤال الأساسي بلا إجابة: كيف سيُصل تلميذ المدرسة الرسمية إلى صفّه، وأين سيدرس، إذا اتسعت رقعة الحرب والنزوح؟

إذا كانت

الوزارة تستعد

لإخضاع

التلامذة

لامتحان

تشخيصي فمن

يقيّم أدائها

ومسؤوليتها

عن تعميق

أزمة التعليم

الرسمي؟

تسعيرة متحركة لبدل النقل للعمال تتماهى مع تطوّر أسعار المحروقات

في وقت تتواصل فيه الضغوط المعيشية وتتآكل القدرة الشرائية للأجراء، يعود ملف الأجور وبدل النقل إلى واجهة النقاش الاقتصادي والاجتماعي، وسط محاولة لإيجاد صيغة توازن بين تحسين مداخيل العاملين وعدم تحميل المؤسسات والقطاعات الاقتصادية أعباء إضافية تفوق قدرتها على التحمل.



بدل النقل يترقب «تسعيرة متحركة»

ويؤكد أن «الوضع الأمني يرخي بظلاله على كل التحركات»، ما يجعل أي تقدم في ملف الأجور مرتبطًا إلى حد كبير بالاستقرار الأمني وانعكاساته المباشرة على الاقتصاد والاستثمار وقدره القطاعات الإنتاجية على تحقل أعباء إضافية. وفي ظل هذه المعادلة، يبقى تحسين الحد الأدنى للأجور مطلبًا قائمًا بالنسبة إلى الاتحاد العمالي العام، لكن الانتقال من المطالبة إلى التطبيق لا يزال محكومًا بالظروف المحيطة. فبين أجر لا يكفي لتغطية متطلبات المعيشة، ومؤسسات تكافح للحفاظ على استمراريتها، وواقع أمني يفرض نفسه على الاقتصاد، تبدو أي زيادة في الأجور بحاجة إلى أرضية أكثر استقرارًا تسمح بتمويلها واستدامتها، فيما يبقى للأجور في المدى القريب، يجيب بدل النقل أحد الملفات الأكثر إلحاحًا لارتباطه المباشر بكلفة الوصول إلى العمل وبالقدرة الفعلية للعامل على الحفاظ على جزء من دخله.

اعلانات رسمية

اعلان من امانة السجل العقاري في جبيل

بناء لطلب المحامية كريستين شربل نخل بوكالتها عن فكتوريا ديميتريوس كيريمولوجو اصدار سندات ملكية بدل عن صانع للعقارات 37 - 33 - 661 من منطقة سنان العقارية قضاء جبيل .

للمتعرض مراجعة الامانة خلال 15 يوما .

أمين السجل العقاري في جبيل
سعد حدشيتي

اعلان من امانة السجل العقاري في جبيل

طلب الاستاذ عيد جرجس انطونيوس سند تمليك بدل عن صانع للعقار 2468 من منطقة حالات

للمتعرض مراجعة الامانة خلال 15 يوم

أمين السجل العقاري في جبيل
سعد حدشيتي

يكشف الأسمر أن الاتحاد أجرى دراسات خلصت إلى أن «الحد الأدنى للأجر اليوم يجب أن يكون بحدود 1200 دولار»، معتبرًا أن هذا الرقم يمثل «الحد الأدنى للعيش اللائق لعيلة مؤلفة من أربعة أشخاص». إلا أن الأسمر لا يفغل «الفجوة بين المستوى الذي يقتره عادلًا وبين إمكانية تطبيقه في الظروف الحالية»، إذ يؤكد أن «عملية تطبيق هذا الرقم تصطدم بعوائق اقتصادية وأمنية واجتماعية». ومن هنا، يوضح أن الاتحاد العمالي العام يسعى إلى «إيجاد حلول وسط»، انطلاقًا من ضرورة تحسين الوضع الأمني في البلد ككل، لأن «تحسُّن أمنيًا ينعكس إيجابًا على الوضع الاقتصادي ووضع الاستثمار، ويسهل كثيرًا مهمتنا بإعادة الحد الأدنى إلى سابق عهدهم».

بدل النقل... آلية جديدة
في ملف بدل النقل، يكشف الأسمر عن التوصل إلى اتفاق

الأسمر: القطاعات بكاملها تشكو من تراجع في أرقام الأعمال

الأسمر إلى أن «القطاعات بكاملها تشكو من ضعف وتراجع في أرقام الأعمال»، مؤكِّدًا أن «الوضع الاقتصادي يفرض بدوره قيودًا على أي زيادة مرتقبة في الأجور». ويشير إلى أن الأمور «لم تكن سيئة من قبل بالنسبة إلى الهيئات الاقتصادية، وكان هناك نوع من الإصرار على الحوار»، لافتًا إلى أن المقاربة المطلوبة تقوم على «مبدأ المواءمة بين عدم الإضرار بحقوق الطبقة العاملة، وفي الوقت نفسه عدم التسبب بضرر بالنسبة إلى القطاعات الاقتصادية التي تعاني في مختلف المجالات». وبذلك، يضع الأسمر ملف الأجور أمام معادلة دقيقة: «تحسين مداخيل العمال وحماية قدرتهم الشرائية من جهة، وعدم دفع القطاعات الاقتصادية التي تعاني أصلا من تراجع الأعمال إلى مزيد من الضغوط من جهة أخرى».

1200 دولار... الحد الأدنى
في ما يتعلق برؤية الاتحاد العمالي العام لمستوى الأجور،

يشرح الأسمر أن هذا الأمر «غير متوفر في الجنوب والبقاع والمناطق التي تعرضت لواقع عسكري صعب»، ما يفرض، برأيه، «التعامل مع ملف الأجور بحذر، منقًا لإحداث أضرار إضافية في المناطق التي لا تزال تعاني تداعيات الاعتداءات الإسرائيلية». ويشدّد على أن المرحلة المقبلة ستشهد «عدة اجتماعات لدراسة هذا الموضوع، ضمن عدم إحداث ضرر بالمناطق المتضررة أكثر وأكثر من الاعتداءات الإسرائيلية»، معتبرًا أن أي «قرار في شأن الحد الأدنى للأجور يجب أن يأخذ في الاعتبار التفاوت في الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف المناطق».

تراجع الأعمال يقيّد المؤسسات
في موازاة المطالب العمالية، يلفت

هاني: هدفنا تحسين جودة الانتاج الزراعي

ومكافحة الآفات». وأضاف: «هدفنا ليس زيادة الإنتاج الكمي فقط، بل تحسين الجودة، وخفض كلفة الإنتاج، والحد من خسائر ما بعد الحصاد، وتطوير عمليات التجفيف والفرز والتوضيب والتصنيع والتسويق. فكل كمية إضافية ننتجها محليًا وفق معايير الجودة تشكل فرصة لتقليص فاتورة الاستيراد، وزيادة دخل المزارع، وخلق قيمة مضافة وفرص عمل داخل المناطق الريفية».

المقشّر بقيمة 7 ملايين و597 ألف دولار. وبذلك، تجاوزت القيمة الإجمالية لهذه الواردات 16 مليونًا و341 ألف دولار». وأكد أن «هذه الأرقام لا تعكس حجم الطلب المحلي فحسب، بل تكشف أيضًا عن فرصة اقتصادية حقيقية أمام المزارعين اللبنانيين لتوسيع المساحات المزروعة بالجوون، وتجديد البساتين، واعتماد الأصناف الملائمة والشتول الموثوقة والتقنيات الحديثة في الري والتقليم والتسميد

منطقة الشوف التي تتمتع بظروف طبيعية ومناخية ملائمة لتطوير هذه الزراعة»، موضحًا أن «إنتاج لبنان من الجوز يُقدَّر بنحو 3 آلاف طن سنويًا، وهي كمية لا تزال غير كافية لتلبية حاجة السوق المحلية». وتوقف هاني عند حجم استيراد الجوز، فقال: «في عام 2025، استورد لبنان 3,214 طنًا من الجوز بقرشره، بقيمة بلغت 8 ملايين و744 ألف دولار، إضافة إلى 1,623 طنًا من الجوز

افتتحت بلدية نبحا الشوف «مهرجان الجوز السنوي الأول»، برعاية وحضور وزير الزراعة نزار هاني، في مبادرة تهدف إلى دعم مزارعي البلدة، وإبراز الأهمية الاقتصادية والتراثية لزراعة الجوز، وتشجيع الإنتاج المحلي، فضلًا عن تنشيط الحركة الاقتصادية والسياحة الريفية في المنطقة. بدوره، ألقى هاني كلمة أشار فيها إلى أن «الجوز يُعد من المحاصيل المهمة والواعدة للقرى الجبلية، ولا سيما في

الحكومة تتنصّل من مسؤولياتها السياسية والأخلاقية وتحيل قانون الفجوة على علاّته؟



إعادة الودائع مسؤولية قانونية وسياسية وأخلاقية

إلى نتائج كارثية، ثم تُترك مهمة تصحيحها لمجلس النواب، فهذا يتقرب من نقل المسؤولية السياسية بدلاً من ممارسة المسؤولية التنفيذية. ومن ثم، رئيس الحكومة يعرف ان الوزراء ليسوا مرشحين للانتخابات النيابية. وهذه ليست نقطة تفصيلية، بل إحدى وظائف النظام السياسي في الأزمات: الوزير يستطيع، نظريًا، اتخاذ قرار صعب إذا كان مقتنعًا بأنه يخدم المصلحة العامة، حتى لو كان القرار غير شعبي، أما النائب، فهو في موقع مختلف: علاقته المباشرة بالناخب تجعله أكثر عرضة للضغوط السياسية والشعبية، ولا سيما في قضية حساسة كالودائع المصرفية.

وهنا تحديدًا يجب أن تقوم الحكومة بدورها. القرارات الكبرى في الدول التي تتعرض لانهيارات مالية لا تُتخذ بناءً على سؤال: «هل سيجبها الناس؟»، بل بناءً على سؤال: «هل تنقذ الاقتصاد وتمنع الخسارة الأكبر؟». ومن الطبيعي أن يرفض الناس في البداية إجراءات تؤدي إلى تضحيات أو خسائر أو تغييرات مؤلمة. لكن مسؤولية السلطة التنفيذية تكمن تحط بشعبية، من خضف الإنفاق وإعادة هيكلة المالية العامة إلى إصلاحات واسعة في الاقتصاد والقطاع العام. ولو غرّضت بعض هذه الإجراءات على الرأي العام قبل تنفيذها وشغل المواطنين عما إذا كانوا يريدونها، لكان من الطبيعي أن ترفضها الأكثرية الشعبية. لكن

أخطر ما قد تفعله الحكومة في ملف الفجوة المالية ليس اتخاذ قرار خاطئ، وهذا الأمر سبق وحصل، بل في الامتناع عن تصحيح الخطأ بذريعة، ان هناك تيدو مقعدة وطويلة، ومسار المفاوضات لا يزال غامضاً، فإن الرهان على انفراج المالية إلى مجلس النواب بصيغته الحالية، من دون إدخال التعديلات التي تجعله عادلاً وقابلًا للتنفيذ وقادرًا على حماية المودعين والقطاع المصرفي، لا تبدو مجرد مسألة تقنية أو تشريعية، بل تطرح سؤالاً جوهرياً حول مسؤولية السلطة التنفيذية في مرحلة الإنقاذ الاقتصادي.

المشكلة أن المعطيات المتوافرة حول المشروع بصيغته الحالية تشير إلى نتائج شديدة الخطورة، والغريب أن المسؤولين في الحكومة اطلعوا على هذا الواقع، واقتنعوا بخطورته، ونُظهر الأرقام، ان تطبيق مشروع القانون كما هو قد يؤدي إلى حرمان نحو 550 ألف مودع من استرداد ودائعهم، وإلى ضياع ما يقارب 29 مليار دولار من الأموال، فضلاً عن تحميل القطاع المصرفي أعباء قد تهدّد قدرته على الاستمرار وتضرب بنيته برمته. وإذا كانت هذه النتائج معروفة أو متوقعة، فإن إبقاء المشروع من دون معالجة جوهرية لا يمكن أن يُقدّم باعتباره موقفاً محايداً.

مسؤولية القراة؟ الحكومة هي التي تملك القدرة على إعداد مشروع قانون متكامل، يوازن بين حقوق المودعين، ومسؤولية الدولة، وقدرة مصرف لبنان، وإمكانات المصارف، ومتطلبات إعادة تكوين القطاع المصرفي. أما أن تُحال صيغة يعلم واضعوها أنها غير قابلة للتطبيق أو ستؤدي

المحذر الاقتصادي

أخطر ما قد تفعله الحكومة في ملف الفجوة المالية ليس اتخاذ قرار خاطئ، وهذا الأمر سبق وحصل، بل في الامتناع عن تصحيح الخطأ بذريعة، ان هناك تيدو مقعدة وطويلة، ومسار المفاوضات لا يزال غامضاً، فإن الرهان على انفراج المالية إلى مجلس النواب بصيغته الحالية، من دون إدخال التعديلات التي تجعله عادلاً وقابلًا للتنفيذ وقادرًا على حماية المودعين والقطاع المصرفي، لا تبدو مجرد مسألة تقنية أو تشريعية، بل تطرح سؤالاً جوهرياً حول مسؤولية السلطة التنفيذية في مرحلة الإنقاذ الاقتصادي.

وبذلك، لا يبدو أن لبنان يدخل 2027 ومعه خطة إنقاذ متكاملة، بل يدخلها ومعه أزمة مؤجلة ومشروع قانون يحتاج إلى إعادة بناء، ومشهد إقليمي مفتوح على كل الاحتمالات.

■ أنطوان فرح

استعدوا لمرحلة أصعب

يبدو أن لبنان يتجه إلى إنهاء عام 2026 بالطريقة التي أنهى بها أعواماً سابقة: تأجيل جديد للأزمة، وتأجيل جديد للحل. العام الذي كان يفترض أن يشهد تقدماً جدياً في معالجة الانهيار المالي يكاد ينتهي من دون أي حسم في قانون معالجة الفجوة المالية، فيما سينصرف مجلس النواب، في ما تبقى من السنة، إلى مناقشة موازنة 2027 وإقرارها. أما أموال المودعين، فثُرخل مرة جديدة إلى العام المقبل.

اللافت أن هذا التأجيل لم يعد يحتاج إلى اجتهاد أو قراءة سياسية. حاكم مصرف لبنان تحدث عنه بوضوح، ما يعني عملياً أن معالجة واحدة من أكبر الأزمات المالية في التاريخ الحديث للبنان لن تبدأ قبل 2027، بعد سبع سنوات تقريباً على اندلاعها.

لكن السؤال الأصعب ليس ما إذا كانت المعالجة ستنتقل إلى 2027، بل هل سيكون 2027 فعلاً عام الحل؟

لا شيء يضمن ذلك حتى الآن. فمشروع قانون معالجة الفجوة المالية، بصيغته المطروحة، لا يزال يعاني من مشكلة أساسية: إنه لا يبدو مشروع إنقاذ بقدر ما يبدو مشروعاً لإدارة الخسائر وتعميقها. وإذا بقي على حاله، فإن الخطر هو أن يتحول «حل الفجوة» إلى فجوة جديدة، يدفع المودعون الجزء الأكبر من ثمنها، فيما تبقى المسؤوليات الفعلية للدولة موضع جدل.

المطلوب ليس تجميل المشروع أو إدخال تعديلات تقنية عليه، بل إعادة النظر في بنيته وفلسفته. فالقانون الذي يفترض أن يعيد الثقة إلى النظام المالي لا يمكن أن يبدأ عملياً بتكريس خسائر المودعين. ولا فإن لبنان لا يكون قد عالج الانهيار، بل يكون قد نظم طريقة جديدة لإدارته.

في هذا المشهد، تأتي زيارة وفد صندوق النقد الدولي إلى بيروت. لكن لا يبدو أن في الزيارة ما يشير إلى أي اختراق في جدار الأزمة. فالوقد يأتي للمجاملة وربما «المباركة» بقانون انتظام المصارف، هذا إذا لم يتم الطعن به، وسيعيد تكرار اسطوانة ملاحظاته تجاه مشروع قانون الفجوة. وسيزيد التعقيد تعقيداً.

لكن الأزمة لم تعد مالية فقط. فمصير الاقتصاد مرتبط إلى حد كبير بمصير الأزمة الوطنية والحرب الإقليمية. وطالما أن الحرب تيدو مقعدة وطويلة، ومسار المفاوضات لا يزال غامضاً، فإن الرهان على انفراج المالي إلى مجلس النواب بصيغته الحالية، من دون إدخال التعديلات التي تجعله عادلاً وقابلًا للتنفيذ وقادرًا على حماية المودعين والقطاع المصرفي، لا تبدو مجرد مسألة تقنية أو تشريعية، بل تطرح سؤالاً جوهرياً حول مسؤولية السلطة التنفيذية في مرحلة الإنقاذ الاقتصادي.

لذلك قد يكون 2027 عاماً أصعب مما يتوقعه البعض. القدرة الشرائية ستبقى تحت ضغط كبير، وسوق العمل سيواجه اختباراً إضافياً، خصوصاً في الخليج، حيث يعمل عدد كبير من اللبنانيين. وأي تراجع في فرص العمل هناك أو في تحويلاتهم ستكون له انعكاسات مباشرة على الاقتصاد اللبناني.

وبذلك، لا يبدو أن لبنان يدخل 2027 ومعه خطة إنقاذ متكاملة، بل يدخلها ومعه أزمة مؤجلة ومشروع قانون يحتاج إلى إعادة بناء، ومشهد إقليمي مفتوح على كل الاحتمالات.



«بريكس»... طموح عالمي يصطدم بحدود التوافق



جانب من القادة المشاركين في «بريكس» أمس (أ ف ب)

التعاون على تحقيق مكاسب متوازنة، في ظلّ تفوّق اقتصادي صيني يُثير توترات داخل المجموعة. في المقابل، عكست العلاقة الهندية - الروسية قدرًا أكبر من الاستقرار، فالاستقبال الحار الذي خُصّ به مودي الرئيس فلاديمير بوتين اقترن بمصلحة مباشرة في أمن الطاقة. بعدما لجأت نيودلهي جزئيًا إلى موسكو للتخفيف من تداعيات الحرب في الشرق الأوسط. وتؤكد هذه العلاقة تمتدك الهند بهامش قرار

وتوازي العقدة التجارية في أهميتها الخلاف الحدودي. فالصين أصبحت أكبر شريك تجاري للهند، بينما بلغ العجز الهندي تجاهها 112 مليار دولار في السنة المالية 2025 - 2026. ويكشف هذا التفاوت أن توسيع المبادلات وحده قد يزيد حساسية العلاقة، ما يفترض تشديد الجانبين على معالجة الاختلال التجاري وقضايا سلاسل التوريد وتسهيل الوصول إلى الأسواق. وتواجه دعوة شي إلى تكامل نقاط القوّة اختنارًا عمليًا يتجشّد بمدى قدرة

خرجت قمة «بريكس» في نيودلهي يومي السبت والأحد بتقدّم دبلوماسي يعكس قدرة أعضائها على تنسيق المصالح وسط خلافات عميقة. فبين التقارب الهندي - الصيني، ومتانة الشراكة الهندية - الروسية، والتوافق على الدعوة إلى التهدئة في الشرق الأوسط، برز تكثّل يسعى إلى توسيع تأثيره العالمي، فيما تختبر النزاعات الحدودية والاختلالات التجارية وتباين العلاقات مع واشنطن حدود تماسكه. وتكمن أهمية القمة في توفير مساحة للتفاوض بين قوى تجمعها الرغبة في تعديل موازين النفوذ الدولي، وتفصل بينها حسابات الأمن والاقتصاد وأولويات السياسة الخارجية.

شكلت زيارة الرئيس الصيني شي جينبنغ إلى الهند، الأولى منذ عام 2019، أبرز المحطات الثنائية في القمة. فاللقاء مع رئيس الوزراء ناريندرا مودي منح التقارب التدريجي دفقًا سياسيًا، بعد استئناف الرحلات الجوّية وإصدار التأشيرات وتكثيف الاتصالات. وأظهر التزام الطرفين بالسعي إلى تسوية حدودية منصفة ومعقولة ومقبولة منهما رغبة في احتواء التوتر. غير أن استمرار الانتشار العسكري الكثيف على امتداد نحو 3500 كيلومتر يؤكّد أن استعادة الثقة تتطلب ترجمة التعهدات إلى إجراءات، خصوصًا بعد المواجهة الدامية قبل ست سنوات.

واشنطن ترسم نهاية الحرب بحبر النفط

وتزداد خطورة هذه المعادلة مع سيطرة الحوثيين على جزيرة بريم عند مضيق باب المندب. فالتمركز في موقع استراتيجي داخل المضيق يعزّز قدرتهم على تهديد العبور. وإن لم يعن تلقائيًا إحكام السيطرة على الملاحة بأكملها. ومع اضطراب هرمز، يتّسع نطاق الخطر ليشمل بوابتين حيويتين للطاقة والتجارة. وهذا يمنح حلفاء طهران قدرة إضافية على الإيذاء، لكنه لا يثبت أن إيران استعادت ما خسرتّه عسكريًا واقتصاديًا، ولا أن مكاسب الحوثيين قابلة للاستمرار. ويضيف استهداف خط الأنابيب السعودي شرق - غرب بُعدًا أشدّ إرباكًا، لأنه يضرب طريقًا أساسيًا لتجاوز هرمز ونقل النفط إلى البحر الأحمر. ولا يعني تهديد باب المندب إغلاق صادرات بنبع تلقائيًا، إذ تبقى طرق الشحن شمالًا قائمة، لكنه يرفع المخاطر ويقبّد

حديث الرئيس الإيراني مسعود بيزشكيان، غداة لقائه ولي عهد أبوظبي الشيخ خالد بن محمد بن زايد في الهند، عن «طج الصفحة» مع الإمارات بوصفه محاولة يائسة لاحتواء خسائر متراكمة، وإن كان لا يكفي وحده لإعادة ترتيب العلاقة مع الإمارات ودول الخليج العربية. يواجه نظام آيات الله هذا الاختناق بمحاولة رفع كلفة الحرب على الآخرين. فعرقلته الملاحة في هرمز والسعي إلى فرض «بدل خدمات» على السفن، ينقلان المسألة من حماية الأمن الإيراني إلى محاولة تكريس مكاسب اقتصادية وسياسية تحت ضغط السلاح. والتناقض أن طهران تعرض نفسها شريكًا في استقرار الخليج، بينما تجعل استعادة الملاحة مشروطة باستجابة واشنطن لمطالبها. بذلك، يصبح أمن الجيران أداة تفاوض في نزاع لا يمكن وحدهم مفاتيح تسويته.

لنظام الإعدادات، وورقة ضغط عليه، ورتما عنصر أساسي في ترتيبات ما بعد الحرب. وكان لافتًا كشفه أن الإيرادات الأميركية من فنزويلا «دفعت ثمن الحرب مرات عدّة». وفي المقابل، يتيح هذا الخطاب لطهران مادة لترويج روايتها عن استهداف ثروات البلاد. غير أن الاعتراض على الطرح الأميركي لا يمنح النظام الإيراني تسيّرًا لقمع شعبي وارتكاب المجازن بحقّه. أو استهداف جيرانه وتحويل التجارة الدولية إلى رهينة. يستهدف تضيق واشنطن الخناق على صادرات النفط الإيرانية وقنوات التحصيل والتمويل، قدرة نظام الملالي على تسخير موارده لخدمة برامجه العسكرية والنووية وتعزيز نفوذه الإقليمي. وتضاعف القيود التجارية والمالية الإماراتية هذه الضغوط، بالنظر إلى أهمية أبوظبي ودبي ومكانتهما في المنطقة. لذلك، يمكن قراءة

يضع كلام الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن احتمال بقاء بلاده في إيران و«الاحتفاظ بالنفط» الصراع أمام أفق يتجاوز إنهاء العمليات العسكرية إلى تحديد من يتحكّم بموارد الطاقة بعدها. ومع توقّعه انتهاء الحرب هذا العام، قبل انتخابات التجديد النصفي أو بعدها مباشرة، تتداخل حسابات التسوية مع كلفة الطاقة والاختيار الانتخابي الأميركي. لكن المسافة تبقى واسعة بين إعلان نهاية قريبة للحرب وبناء الشروط التي تجعلها ممكنة. خصوصًا أن ترامب شدّد على أنه لن يُبرم اتفاقًا غير جيّد مع طهران، إنما فقط الاتفاق المناسب.

لا يكفي توليخ ترامب بالاحتفاظ بالنفط، مستحضرًا النموذج الفنزويلي، لإثبات وجود خطة تنفيذية محسومة. لكنه يكشف موقع الثروة النفطية في مقاربة الرئيس الجمهوري: مصدر تمويل



القوّات الأميركية تبقى جاهزة لأيّ تطوّرات ميدانية (سنستوك)

يواجه نظام آيات الله أزمته بمحاولة رفع كلفة الحرب على الآخرين

ترامب يطرق أبواب السيادة لليّ ذراع لندن

والجمهورية. وعليه، يبقى التأثير الأميركي سياسيًا ودبلوماسيًا، فيما يخضع التغيير الدستوري للإرادة الشعبية والأيّات المتفق عليها. كما أن ترجيح واشنطن نتيجة يعينها قد يضعف ثقة الودحيين بقدرتها على أداء دور متوازن في حماية السيادة التصعيدي بالمساومة أوضح. فقد رافق الحديث عن مراجعة الموقف الأميركي ضغط لزيادة الإنفاق الدفاعي البريطاني. ثم امتنع ترامب عن تأكيد مساندة لندن في نزاع جديد مع الأرجنتين، مستحضرًا امتعاضه من موقفها تجاه الحرب ضد إيران. وتوحي هذه المقاربة بمعادلة تجعل المتضامن مع الحليف مرتبطًا بمقدار استجابته لأولويات واشنطن، حتى عندما يتعلّق الأمر

بزعاج تاريخي منفصل عن مسرح المواجهة الراهنة. وتقتضي الدقة هنا التمييز بين اعتراف واشنطن بالإدارة البريطانية الفعلية للجزر وحيادها إزاء مطالب السيادة المتعارضة. لذلك، فإنّ مراجعة موقفها قد تعني تقليص مساندتها السياسية للندن أو الاقتراب من المطالب الأرجنتيني. وقد التقط الرئيس خافير ميلبي هذه الإشارات لتقوية موقفه، بالتوازي مع التصعيد ضد مشاريع النفط المرتبطة بالجزر. سيادتها والتزامها بحقوق السكان الديموقراطية.

يجمع الملفين، رغم اختلاف طبيعتهما القانونية والتاريخية، استهداف نقاط جديدة الحساسية لدى الحكومة البريطانية. فمن شأن فتحهما مقًا

ذلك مستقبلاً، مع إقراره بأن للمملكة المتحدة رأيًا في المسألة. وجاء كلامه بعدما استبعد رئيس الوزراء البريطاني أندي بورن إجراء استفتاء على الوحدة. وبذلك، منح الرئيس الأميركي أنصار التوحيد دفعة سياسية، ووضع الحكومة البريطانية أمام موقف صادر عن حليفها الأوثق يتعارض مع توجّوها المعلن. غير أن التصريح، بمفرده، يظلّ دون مستوى إعلان سياسة أميركية متكاملة لتغيير وضع إيرلندا الشمالية.

وتبع حساسية هذا التدخل من خضوع المسألة لترتيبات «اتفاق الجمعة العظيمة» لعام 1998. فوزير شؤون إيرلندا الشمالية ملزم بالدعوة إلى استفتاء عندما يبدو مرجحًا تأييد غالبية السكان للوحدة. ويتقضي تحقيقها موافقة غالبية المصوّتين في الشمال

قد ينجح ترامب في انتزاع تعاون إضافي من بريطانيا

تضع تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن توحيد إيرلندا ومراجعة موقف واشنطن من جزر فوكلاند العلاقة مع لندن أمام اختبار يتجاوز الخلاف مع لندن أمام العسكري. فإثارة ملفين يمشان الوحدة الدستورية للمملكة المتحدة وسيادتها تمنح الضغط الأميركي بعدًا بالغ الحساسية، وتنقل التباين حول الالتزامات الدولية إلى قضايا ترتبط بالهوية الوطنية البريطانية ومكانة البلاد. ويعزّز تزامن هذه المواقف مع الخلاف بشأن الحرب ضد إيران فرضية توظيفها لتحسين شروط التفاوض مع «10 داوينغ ستريت»، مع بقاء التمييز ضروريًا بين الضغط المظاهر ووجود مقايضة محدّدة. في دبلن، عبّر ترامب عن رغبته في رؤية إيرلندا موحدة، وتوقع حدوث

فوز مزدوج لفيلم «Woman Unknown» في «مهرجان البندقية»



ماتيلد أرسيل (يمين) ومي الطوخي تحملان جائزتهما (رويترز)

فازت المخرجة الدنمركية مي الطوخي بجائزة «الأسد الذهبي» في ختام «مهرجان البندقية السينمائي» يوم السبت عن فيلمها الدرامي بعنوان «Woman Unknown» (امرأة مجهولة)، كما حصلت بطلاة الفيلم ماتيلد أرسيل جائزة «أفضل ممثلة» في فوز مزدوج نادر.

والطوخي هي السيدة الوحيدة التي أخرجت فيلماً روائياً طويلاً ضمن القائمة الرئيسية التي ضمت 21 فيلماً. وقد أثار هذا التفاوت انتقادات خلال المهرجان وجدد التدقيق في العقبات التي تواجه النساء في مجال السينما.

أحداث الفيلم الفائز تتناول فترة ما بعد «الحرب العالمية الثانية» حول خادمة (تؤدي دورها أرسيل)، تهدد

علاقتها السابقة بجندي ألماني بتدمير مستقبلها. كما تدور أحداث الفيلم أيضاً في الدنمرك عقب تحررها مباشرة، حين كانت النساء المتهمات بإقامة علاقات مع قوات الاحتلال الألمانية يتعرضن في كثير من الأحيان لأعمال انتقام وعقاب خارج الأطر القانونية. وفي خطاب قبولها للجائزة قالت المخرجة مي الطوخي: «بالنسبة لي شخصياً، يتناول فيلم «امرأة مجهولة» جسد المرأة باعتباره ساحة معركة وقضية عامة. وفي الوقت نفسه، يروي الفيلم قصة النساء غير المراثيات واللاتي لا صوت لهن».

جوائز أخرى

من جهة أخرى، حصل المخرج الكوري الجنوبي لي تشانغ-دونغ على جائزة «الأسد الفضي» عن فيلم «Possible Love» (حب ممكن)، بينما فاز المخرج الروسي المولد إيليا خرزاتوفسكي بجائزة «أفضل مخرج» عن فيلم «Dau»، وهو مشروع طموح للغاية تم تصوير معظمه في أوكرانيا قبل اندلاع الحرب الحالية، وأثار تدقيقاً مكثفاً وجدلاً واسعاً. خرزاتوفسكي، الذي تخلّى عن جنسيته الروسية وهو من أشد منتقدي موسكو، أهدى جائزته لأوكرانيا.

ونال الممثل جون مالكوفيتش جائزة «أفضل ممثل» عن دور عميل متقدم في السن ومنشّق عن «وكالة المخابرات المركزية الأميركية - CIA» في الفيلم

الكوميدي «Wild Horse Nine» للمخرج مارتن ماكдона. وقال مالكوفيتش عبر اتصال بالفيديو من كندا، حيث يصوّر مشروعا جديداً: «يشرفني أن يتم اختياري لهذه الجائزة التي منحت للعديد من الممثلين الرائعين».

ومن جوائز المهرجان أيضاً «جائزة أفضل سيناريو»، التي حصل عليها ستيفان برزينة وكورالي أميديو وأولييفيه جورسيه عن فيلمهم الدرامي الفرنسي «Un bon soldat»، بينما فازت مالو خبيزي بجائزة «أفضل ممثل صاعد» عن دورها في إنتاج فرنسي آخر لاقى استحساناً كبيراً «A Place to Heal».

سينما وقضايا

إشارة إلى أن «مهرجان البندقية ممكن»، بينما فاز المخرج الروسي المولد إيليا خرزاتوفسكي بجائزة «أفضل مخرج» عن فيلم «Dau»، وهو مشروع طموح للغاية تم تصوير معظمه في أوكرانيا قبل اندلاع الحرب الحالية، وأثار تدقيقاً مكثفاً وجدلاً واسعاً. خرزاتوفسكي، الذي تخلّى عن جنسيته الروسية وهو من أشد منتقدي موسكو، أهدى جائزته لأوكرانيا.

ونال الممثل جون مالكوفيتش جائزة «أفضل ممثل» عن دور عميل متقدم في السن ومنشّق عن «وكالة المخابرات المركزية الأميركية - CIA» في الفيلم

الكوميدي «Wild Horse Nine» للمخرج مارتن ماكдона. وقال مالكوفيتش عبر اتصال بالفيديو من كندا، حيث يصوّر مشروعا جديداً: «يشرفني أن يتم اختياري لهذه الجائزة التي منحت للعديد من الممثلين الرائعين».

ومن جوائز المهرجان أيضاً «جائزة أفضل سيناريو»، التي حصل عليها ستيفان برزينة وكورالي أميديو وأولييفيه جورسيه عن فيلمهم الدرامي الفرنسي «Un bon soldat»، بينما فازت مالو خبيزي بجائزة «أفضل ممثل صاعد» عن دورها في إنتاج فرنسي آخر لاقى استحساناً كبيراً «A Place to Heal».

إشارة إلى أن «مهرجان البندقية ممكن»، بينما فاز المخرج الروسي المولد إيليا خرزاتوفسكي بجائزة «أفضل مخرج» عن فيلم «Dau»، وهو مشروع طموح للغاية تم تصوير معظمه في أوكرانيا قبل اندلاع الحرب الحالية، وأثار تدقيقاً مكثفاً وجدلاً واسعاً. خرزاتوفسكي، الذي تخلّى عن جنسيته الروسية وهو من أشد منتقدي موسكو، أهدى جائزته لأوكرانيا.

ونال الممثل جون مالكوفيتش جائزة «أفضل ممثل» عن دور عميل متقدم في السن ومنشّق عن «وكالة المخابرات المركزية الأميركية - CIA» في الفيلم



أحداث الفيلم الفائز تتناول فترة ما بعد «الحرب العالمية الثانية»

الإحساس... بين انعدامه وفيضانه

د. رندة طباع

سأل طفل شيئاً ذات مرة: كيف لي أن أشعر من دون أن يؤلمني الإحساس؟

نظر الشيخ إلى البعيد، وكأن أفكاره تتحاور سنوات شبيّت شعره. بدا حائزاً أمام سؤال أشدّ تعقيداً من قوانين نيوتن في الجاذبية: فتفاحة كانت كافية لتوقظ سؤالاً عن سقوط الأجسام، أمّا سقوط الأرواح، فمن وضع له قانوناً؟

وضع الشيخ يده على قلب الطفل، ثم علم قلبه، وكان الفرق شاسعاً: نبضاًت سريعة تحت وجه ملائكي لم تلوّثه الخيبات بعد، وأخرى متباطئة أكل عليها الدهر وشرب، تخبّئ خلف خطوط متعرجة نسي الزمن أصل نعومتها.

ابتسم وقال: الإحساس من أنقى ما وُلد مع هذا الكون. من لم يشعر لم يعيش حقاً، ومن لم يتألم لآلم غيره قد يتحوّل شيئاً فشيئاً إلى تمثال يحمل هيئة الإنسان، وقد سلبت منه روحه. لكنّ فرط الإحساس نعمة ونقمة... فعندما تتجاوز مشاعرك حدود المحسوس، يصبح الألم أعظم من أن يُرى. تحزن لحزن الآخرين، تنكسر لأنكسارهم، وتحاول امتصاص شيء من أوجاعهم، لأنهم يهتون لك، أو لأنك لا تحتاج إلى معرفة إنسان كي يؤلمك أمه. عندها تصبح روحك مثقلة بأوجاع ليست لكها لك، وتبتعر ببقاياها في ثقب أسود لا قرار له، حتى تعجز عن جمع أشروك.

فتسأل نفسك: هل تستحق تلك الأجساد جزءاً من روحي؟ وهل يستحق انعدام الإحساس فيهم كلّ هذا الفيض من إحساسي؟ وهل السكاكين التي يفرسونها في ثنابا روحي تزيد نزيف قلبي؟ ثم يأتي السؤال الأصعب: هل أولئك الذين حسبتهم تماثيل انعدم إحساسهم فعلاً، أم أن وراء صمتهم ألماً أشدّ من ألمنا؟

لا تجعل قلبك حجز صوّان كي تحميه، ولا تطغى فيك نوراً لأن الآخرين لم يعرفوا كيف يرونه. لكنّ أحاسيسك صادقة، ولكن لا تمنح كل عابر قطعة من روحك.

اشعر، أحبيب، تألم... ولكن ابقَ أنت. فالألم ليس دائماً نقيض الحياة؛ أحياناً يكون صدق دليل على أننا عشناها.



اشعر، أحبيب، تألم... ولكن ابقَ أنت

عرض مسرحي لزياد نجّار

ندى أبو فرحات: «دنيا» حياة من المشاعر والتجارب

بين ما تمنحه المرأة للآخرين وما تحتفظ به لنفسها، تتشكّل حكاية «دنيا». امرأة تعضي بين أدوار ومسؤوليات كثيرة، تحاول أن توازن بين الأمومة والحب، بين التضحية وتحقيق الذات، وبين الصورة التي يُراد لها أن تكون عليها والمرأة التي تحلم بأن تكونها. وفي هذا التقلّب المستمر بين القوة والهشاشة، والفرح والانكسار، تبحث «دنيا» عن نفسها وسط حياة لا تمنحها دائماً الوقت الكافي لالتقاط أنفاسها.



ندى أبو فرحات (الخدمة الصحافية)



المؤلف والمخرج زياد نجّار (فايسبوك نجّار)

متوازنة نفسياً، بل على العكس، وقد وجدت في عدم توازنها تحدياً تمثيلاً حقيقياً. لذلك عملت على الشخصية بشكل مكثف وتدرت عليها كثيراً، محاولة الدخول إلى تفاصيلها وفهم تركيبها النفسية وتفوّقاتها، الأمر الذي منحها فرصة للبحث والتعمق في أدواتها كممثلة.

وإضافة إلى القصة والشخصية، وجدت أبو فرحات نفسها مأخوذة بالموسيقى التي ترافق العرض، والتي سيعزفها زياد نجّار مباشرة على المسرح، فالموسيقى تضيف ميزة خاصة إلى المسرحية، وتمنحها بعداً مختلفاً، خصوصاً أنها لا تأتي كعنصر منفصل عن العرض، بل تتداخل مع التجربة المسرحية وترافق الشخصية ومشاعرها على الشخصية.

دلالة أوسع

عنوان المسرحية، «دنيا»، يتجاوز من جهته اسم الشخصية الرئيسة في العرض، ليحمل دلالة أوسع وأعمق. اختاره مؤلفها زياد نجّار مختصراً بكلمة واحدة عالمّاً كاملاً من التجارب والمشاعر التي يحملها «دنيا» على الخشبة وفي الحياة. و«دنيا» هنا هي الحياة بكل ما تختزنه من مراحل ومحطات، بما تحمله من أفراح وأحزان، وصعوبات وتقلبات، وانتصارات وانكسارات.

وترى أبو فرحات من جانبها أن الحياة لا يمكن اختزالها في صورة وردة أو شوكة، بل هي، كما تصفها، كتلة أحاسيس ولحظات تتأرجح باستمرار بين الجميل والقيح، وبين ما يمنحنا الفرح



أكثر ما جذب أبو فرحات إلى هذا العمل قصته القريبة من واقع النساء

وما يترك فينا أثراً من الألم.

لستم وحدكم

لا تريد بطلاة العرض أن يكتفي الجمهور بمشاهدة «دنيا» من مقعد المتفرج، بل تراهن على أن يجد كل مشاهد شيئاً من ذاته في الشخصية وفي تفاصيل العمل.

وتتمثل رسالتها الأساسية في أن يشعر الآباء والأمهات، وسواهم من المشاهدين، بأنهم ليسوا وحدهم في مواجهة ما تفرضه الحياة من عراقيل وضغوط وتحديات، وأن ما يمرّون به ليس استثناء، بل جزء من التجربة الإنسانية بكل ما فيها من تعقيد وتناقض. فالمسرحية، بحسب الممثلة ندى أبو فرحات، تشبه كل فرد بطريقة أو بأخرى، لأنها لا تقدم نموذجاً مثالياً أو إجابات جاهزة، بل تقترب من الإنسان في ضعفه وقوته، وفي لحظات تردده وقراراته وخياراته. من هنا تأمل أن يغادر المشاهد القاعة وهو يحمل معه شيئاً من الطمأنينة، بأن ما يفعله في حياته قد لا يكون مثالياً دائماً، لكنه ليس بالضرورة خاطئاً أو سيئاً، فالحياة لا تقاس دائماً بمعايير ثابتة تفصل

بوضوح بين الصواب والخطأ، بل هي مساحة رحبة من التجارب والمشاعر والخيارات، نخطئ فيها وتتعلم، نتراجع ونتقدم، ونحاول في كل مرة أن نفهم أنفسنا أكثر.

مساحة غموض

الملصق الإعلاني للعرض المسرحي يحمل مساحة من الغموض، إذ تظهر فيه أبو فرحات مع شابة أصغر منها سناً، هي ممثلة مبتدئة (كريستا ميدع) أتاح لها أساتذها زياد نجّار خوص هذه التجربة معه. لكن أبو فرحات تفضّل في حديثها معنا عدم الكشف عن تفاصيل إضافية تتعلق بدور الفتاة أو طبيعة العلاقة التي جمعها بالشخصية، حفاظاً على الحكمة الدرامية وترك التفاصيل ليكتشف على المسرح. في الخلاصة، «دنيا» حكاية امرأة قد يجد كل مشاهد فيها تفصيلاً يشبهه، أو موقفاً مَرَّ به، أو شعوراً ختاه يوماً. وعندما ينتهي العرض، ربما يأخذ كل مشاهد معه أمراً مختلفاً: ابتسامة، فكرة، ذكرى، أو حتى شعوراً بأنه ليس وحده في هذه الدنيا!



عنوان المسرحية اختاره نجّار مختصراً عالمّاً من التجارب والمشاعر

■ جان الفغالي

الدولة منعت «الحزب» من تسليم النبطية إلى إسرائيل

في قصة تلة علي الطاهر، لا تبدو المشكلة في خسارة موقع عسكري فحسب، بل في السؤال الذي يفرض نفسه على اللبنانيين: لماذا لم يسلم «حزب الله» هذا الموقع إلى الجيش اللبناني، ما دام «الحزب» يعرف أن البديل قد يكون وصول الجيش الإسرائيلي إليه؟

هذا السؤال لم يعد مجرد سجل سياسي. رفض «الحزب» تسليم التلة إلى الجيش، فيما لو سلمها إلى الدولة لكان يمكن أن يقوِّم موقف لبنان في المفاوضات مع إسرائيل. وفي المقابل، انتهت التطورات الميدانية إلى إخلاء «الحزب» للموقع، مع إعلان إسرائيل السيطرة عليه. والأسوأ أن «حزب الله» أخلّى علي الطاهر بضوء أخضر إيراني.

هنا تكمن المفارقة التي تستحق المسألة: إذا كان «حزب الله» يعتبر إسرائيل الخطر الأول على لبنان، فلماذا يصبح تسليم موقع لبناني إلى الجيش اللبناني أكثر صعوبة من تركه في مواجهة احتمال وقوعه في يد إسرائيل؟

يمكن لـ«الحزب» أن يبرر موقفه باعتبارات عسكرية، وأن يقول إن تسليم موقع استراتيجي للجيش قبل التوصل إلى تفاهم شامل بشأن السلاح قد يفرض عليه تنازلات أكبر. لكن هذه الحجة تكشف في الوقت نفسه جوهر المشكلة، فالحزب لا يتعامل مع الجيش اللبناني باعتباره المرجعية الطبيعية الوحيدة للدفاع عن الأراضي اللبنانية، بل باعتباره طرفاً قد يؤدي تسلمه موقعاً عسكرياً إلى تغيير معادلة السلاح. وهذه هي النقطة الأكثر إيلافاً في قصة علي الطاهر، فالدولة اللبنانية كان يفترض أن تكون المستفيد الطبيعي من أي انسحاب من موقع عسكري لبناني. أما أن يخرج «حزب الله» منه، ثم تجد إسرائيل نفسها قادرة على فرض وجودها فيه، فذلك يعني أن الخلاف لم يعد فقط مع إسرائيل، بل أيضاً حول من يملك قرار الأرض والسلاح.

لقد أثبتت علي الطاهر أن شعار «المقاومة» يمكن أن ينقلب إلى مأزق سياسي عندما تصبح الدولة نفسها مستعبدة من معادلة الدفاع. فإذا كان «الحزب» يرفض تسليم الموقع للجيش لأنه يخشى أن يكون ذلك سابقة تؤدي إلى تسليم مواقع أخرى، فالمشكلة ليست في التلة وحدها، المشكلة في رفض مبدأ حصريّة القرار العسكري بيد الدولة. وهذا تحديداً لب المشكلة، لقد أدرك «حزب الله» أن تلة علي الطاهر ليست الهدف الأخير. ولذلك تخوف من أن يهدد تسليمها إلى سابقة تؤسس لنمط جديد يبدأ بالضغط العسكري الإسرائيلي، وينتهي بأن يسلم «الحزب» كل شيء.

والأخطر أن خسارة الموقع أمام إسرائيل لا تمنح «الحزب» حجة أقوى، بل تطرح سؤالاً معاكساً: ما الفائدة التي جناها لبنان من احتفاظ «حزب الله» بالموقع إذا انتهى الأمر إلى خروج مقاتليه منه من دون أن ينتقل إلى الجيش اللبناني؟

هنا تصبح الدولة، لا «الحزب»، هي الطرف الذي ينبغي أن يُمنح فرصة الإمساك بالأرض والقرار. فلبنان لا يحتاج إلى قوة مسلحة تقرر أين تقاتل وأين تنسحب، ثم تترك الدولة أمام النتائج.

علي الطاهر ليست مجرد تلة. إنها اختبار حقيقي لفكرة الدولة نفسها. والنتيجة الأكثر قسوة على «حزب الله» هي أن رفضه تسليم الموقع للدولة قد يجعل خصومه يسألون: هل كانت حماية «المقاومة» أهم لديه من منع إسرائيل من الوصول إلى الموقع؟

في ذكرى بشير الـ44: لبنان أولًا وسلاح الدولة



الجميل: «الزيتي بعدو بخوف» (نداء الوطن)



المشنوق دعا الجيش إلى تنفيذ قرارات الدولة من دون تردد (نداء الوطن)

قرار لبناني. وعن مؤسسات قادرة على حماية اللبناني، بدل أن يبقى بحاجة إلى زعيم أو طائفة أو ميليشيا تحميه، واضاف «أنا لست موجوداً هنا لأدّعي أنني كنت بشيرياً، أو لأعيد كتابة تاريخي الشخصي بما يتناسب مع المناسبة».

بشير لم يكن مشروعاً جامداً. كان رجلاً تطوّر سياسياً. أهمية تجربته تكمن في أنه وصل إلى مكان آخر: إذا أردت أن تغيّر لبنان، فعليك أن تغيّره من داخل الدولة.

عليك أن تكسب الشرعية، لا أن تريح المعركة فقط.

وفي كلمتها، استحضرت رشا محسن سليم إرث الرئيس الشهيد بشير الجميل ولقمان سليم، انطلاقاً من مفهوم الولاء الحضري للبنان، معتبرة أن كليهما ترك أمانة تتمثل في الدفاع عن الأرض وبناء دولة عصرية عادلة وشفافة، تقوم على الحرية وتحمي مواطنيها.

وشدّدت سليم على أن بشير ولقمان لم يدافعا عن «سراب» أو عن صراعات أبدية، بل عن وطن يستحق التضحية في سبيله، في مواجهة مشاريع الحروب الدائمة والاحتلال والتهجير.

اللبنانيين، مسلمين ومسيحيين، إلى اختيار بناء وطن «على صورة بشير». وألقى الدكتور مكرم رباح كلمة قال فيها «الوفاء لبشير، وللأبطال الذين نحبه، لا يكون بتقديسهم. الوفاء لبشير يكون بفهم مشروعه، وتطويره، وتحويله إلى مشروع يجمع اللبنانيين. لأن بشير، في نهاية المطاف، لم يكن بحاجة إلى تمثال جديد، ولا إلى صورة أكبر، ولا إلى مزيد من الشعارات. بشير كان يتحدث عن دولة، عن سيادة، عن

عليه أن يقاتل في بلد تلك القضية. ودعا إلى حصر السلاح بيد الدولة، معتبراً أن الاستراتيجية الدفاعية الحقيقية هي نزع السلاح غير الشرعي من كامل الأراضي اللبنانية، كما دعا الجيش إلى تنفيذ قرارات الدولة من دون تردد.

وختم المشنوق بالتأكيد أن بشير الجميل ليس مجرد ذكرى أو حنين إلى الماضي، بل إن شجاعته وصراحته وعنفوانه «ضرورة اليوم بلبنان أكثر من أي يوم»، داعياً



جانب من الحضور (نداء الوطن)

في الذكرى الـ44 لاستشهاد الرئيس بشير الجميل، استعادة لمحطات من مسيرته السياسية ومشروعه للبنان، وسط تأكيد على السيادة وضرورة حصر السلاح بيد الدولة، وعلى أن يبقى لبنان موحدًا ومستقلًا على كامل مساحة 10452 كيلومترًا مربعًا.

وفي المناسبة، شدّد النائب نديم الجميل على أن «هناك خيبة أمل كبيرة بعجز غياب الدولة»، داعياً إياها إلى أن «تقبض حالها جدّ»، لأن لا أحد سيقوم بعملها، مؤكّداً أن تحرير لبنان من السلاح غير الشرعي ليس مهمة سوريا أو إسرائيل، بل مسؤولية الدولة اللبنانية.

وقال الجميل: «لاء مش أمرك يا بيك»، مؤكّداً أن اللبنانيين «ما منبّوس إيدي»، وأن الحقيقة ستُقال مهما كانت صعبة. وتساءل: «هل تريدون كل لبنان نبطية جديدة وتلة علي الطاهر جديد؟»، كما رفض التشكيك بولاء عناصر الجيش اللبناني، مشدّداً على أن المشروع الوطني هو مشروع لبنان بكامل أراضيه، وليس لبنان المفضل على قياس أي جهة.

وتطرّق إلى المخيم الذي أقيم في تنورين، مؤكّداً أن «الزيتي بعدو بخوف»، لكن الرهان يبقى على الدولة، موجّهاً التحية إلى الشباب الذين شاركوا في المخيم السنوي. وأكد أن ولاءهم «لبنان فقط»، مستحضراً تضحيات اللبنانيين في جرد تنورين والعاقورة وزحلة وعين الرمانة والأشرفية وبكفيا.

وفي ملف العلاقة مع إسرائيل، قال الجميل إن «السلام ليس استسلاماً وليس من المحرّمات»، معتبراً أنه قرار لا بد منه إذا كان يصب في مصلحة لبنان وشعبه، ولا سيما الجنوب وشيعة لبنان.

الكاتب السياسي الدكتور صالح المشنوق، وفي كلمته خلال الاحتفال في ساحة ساسين قال إن 44 عامًا يمكن اختصارها بجملة: «قدي طلع معك حق يا بشير»، واستعاد رؤيته للبنان السيد الموحد، مؤكّداً أن السيادة «ما ممكن إنو تتجزأ»، وأن معركة السيادة هي معركة جميع اللبنانيين.

وشدّد المشنوق على أن الجيل الجديد هو «جيل لبنان أولًا»، رافضاً استمرار تحويل لبنان إلى ساحة لصراعات وقضايا إقليمية، ومؤكّداً أن من يريد القتال من أجل قضية أخرى